جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

إعداد الطالبة:

عولمي مختارية

إشراف الدكتور

حادي عثمان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ : د.محمد خداوي .....رئيسا

الأستاذ : د. حادي عثمان.....مشرفا ومقررا

الأستاذ : أ. شاربي محمد .....مناقشا

السنة الجامعية 2014- 2015 م / 1435-1436 هـ

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ."

أشكر الله عز وجل الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ حادي عثمان الذي تفضل مشكورا بالإشراف على عملي هذا وما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة

وأشكر كل اساتذة الحقوق والعلوم السياسية لجامعة سعيدة .

وكل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

الإهداء

إلى من لاينكر فضلهما إلا جاحد جاهل إلى من إنتظرا نجاحي طويلا إلى من وقفا معي دوما ونعمت بحسن تربيتهما إلى أبواي العزيزان أطال الله عمرهما وأدام صحتهما

إلى إخوتي من الكبير إلى الصغير وكل أفراد عائلتي .

إلى زملاء الدراسة من الإبتدائي إلى الدراسات العليا .

إلى زميلاتي وزملائي في العمل والى كل من ساهم من بعيد أو قريب في هذا العمل.

مقدمة

مقدمة :

لقد فسح الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان المجال لتحرر العديد من الشعوب من سيطرة حكوماتها وأنظمة الحكم التسلطية فيها ، وذلك أثر موجة من التحول الديمقراطي التي عرفتهأ دول العالم نهاية القرن العشرين ودعم وعي المواطن بمواطنته التي تتيح له حرية التعبير والمبادرة وتعطيه حق المساهمة في تقرير مصيره بإعتباره صاحب السلطة الحقيقية ومصدرها هذا الوعي يجعل من الفرد فاعلا هاما في المجتمع بإنتمائه الى المجتمع المدني الذي يشكل مجالا حرا للتعبير والمبادرة والمساهمة في التغيير من خلال مختلف المؤسسات المدنية (الجمعيات ،نوادي ،نقابات ...الخ)

وتعتبر المساهمة الواعية للمواطنين في إحداث التغيير والتنمية في المجتمع مطلبا ملحا تفرضه تحديات العولمة والنظام الدولي الجديد هذا الذي لم يعد فيه مجالا للضعفاء سياسيا وإقتصاديا وعسكريا وقبل كل ذلك إجتماعيا وبذلك أصبح لزاما على حكومات الشعوب المختلفة إعادة النظر في مختلف إستراتيجيا تها وتقويمها بما يحقق التصدي لمشكلات المجتمع وذلك بالإسهام الواعي والمسؤول للمجتمع في العملية التنموية ، في ظل عجز الدولة عن تحقيق التنمية بجهودها المنفردة .

أن توعية الأهالي بمشكلاتهم المحلية والعمل على إحداث التغيير اللازم لتحسين ظروفهم من خلال إستغلال مواردهم المادية والبشرية المتاحة ، هو غاية أساسية للمنظمات الشعبية المدنية، و التي تسعى في حدود إمكانياتها و من مختلف مجالاتها الى المساهمة في التنمية ، بتعبئة المشاركة الشعبية و تنظيم الموارد المختلفة للمجتمع في سبيل تحقيق التنمية المستدأمة للمجتمع المحلي .

هذه العلاقة بين المؤسسات الشعبية المدنية و التنمية المحلية هي بؤرة الإهتمام في هذه الدراسة التي تحاول تناول هذا الموضوع من زاويتين تطرحها إشكالية البحث الزاويتين تشمل الدور التنموي لهذه المؤسسات و المشاركة الشعبية في إطارها .

أهمية الدراسة :

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن موضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية موضوع هام جداً يؤكد على أسهام هذا الأخير في التنمية المواطن

تكمن أهميتها في أنها تحاول كشف عن موقع المجتمع المدني من التنمية في الجزائر بالإضافة الى أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة دور المجتمع في تسير الشؤون العمة للمجتمع ،ومحاولة معرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات دقيقة تدل على التوجه نحو إيجاد تنمية حقيقية مؤسسة بالمواطنين وموجهة إليهم .

أهداف الدراسة :

لهذا البحث مجموعة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي :

تسليط الضوء على إشكالية المجتمع المدني في الجزائر .

التعرف على خصوصيات المجتمع المحلي

التعرف على مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

أسباب إختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية :

وهي أن المجتمع المدني هو أحد مواضيع الساعة التي تثير الكثير من النقاش وربطه بالتنمية المحلية جانب جد هام لم يحظ بالدراسة الكافية .

الأسباب الذاتية :إن المجتمع المدني مصطلح أكثر تداولا في الآونة الأخيرة في مختلف الأوساط العلمية والإعلامية والسياسية ومع ذلك فهو غامض تكثر فيه الإختلافات وذلك سر جاذبيته وإثارته للفضول العلمي وهذا مادفعنا للبحث عن فهم هذا الغموض وخاصة بما يتعلق بدوره بالتنمية عموما والتنمية المحلية خصوصا وذلك في حدود الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة للباحث .

الدراسات السابقة :

الدراسات المتعلقة بالباحثين العرب كثيرة في هذا المجال ونذكر منها دراسة عزمي بشارة "المجتمع المدني دراسة نقدية "والتي ركزت فيه على خصوصية المجتمع المدني في المجتمعات العربية وقدمت دراسة نقدية لتبني هذه المجتمعات العربية لهذا المفهوم الغربي ودراسة أحمد شكر الصبيحي "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي "التي تناولت أساسيات المجتمع المدني في الوطن العربي إضافة إلى دراسة توفيق المدني :"المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي والذي قدمت دراسة أسس وآليات المجتمع المدني بإضافة أيضا الى مذكرات التخرج المنشورة وغير المنشورة

الإشكالية :

إن المجتمع المدني بمختلف مؤسساته هو تجسيد للمشاركة الواعية للمجتمعات في تحديد الإختيارات التنموية الملائمة لها وفي حل مشاكاها بنفسها دون الإتكال على الدولة ومن خلال ذلك يكون الإستغلال الأمثل لموارد المجتمع والتمكن من تحقيق تنمية محلية في جميع الجوانب ومن هنا الإشكالية :الى أي مدى ساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع عدة تساؤلات فرعية :

ماهو المجتمع المدني الذي يحقق التنمية ؟

ماهي العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية ؟

ماهي العراقيل التي تواجه المجتمع المدني في سبيل تحقيق تنمية محلية ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على هذه الإشكاليات المطروحة نقوم بتقديم الفرضيات التالية :

المجتمع المدني الفعال هوالذي يخلق مؤسسات فعالة تحقق تنمية مستدامة .

قد تكون العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية علاقة تداخل .

ربما تكون هذه العراقيل من المفهوم بإعتباره مفهوم جديد .

الإطار المنهجي :

تستدعي هذه الدراسة الإستعانة ببعض من النماذج العلمية ومن بينها المنهج الوصفي التحليلي لإرتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بمجالات الإنسانية وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو مشكلة إجتماعية معينة ، ويعتبر هذا المنهج من بين أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة ، وكذلك نجد في هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصورا للظروف المحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة المجتمع المدني والتنمية المحلية عموما قادتني الى دراسة التاريخ السياسي الغربي والتاريخ البشري عموما لفهم نشأة وتطور ظاهرة المجتمع المدني والتنمية المحلية .

الإطار النظري :

إستدعت طبيعة الدراسة لإستخدام بعض الإقترابات والتي من بينها :

الإقتراب الإتصالي :لتحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومدى إنعكاسها على مستويات وإتجاهات أداء المجتمع المدني من خلال قضية تجسيد التنمية المحلية .

الإقتراب الوظيفي : والذي تجسد في إظهار الأدوار الوظيفية للتنمية المحلية ومنها لتنظيمات المجتمع المدني وتحديد العلاقة بين مختلف الفاعلين الإجتماعين والإقتصاديين .

صعوبات الدراسة: أما فيما يخص الصعوبات التي وأجهتها في هذا البحث الا وهي قلة المراجع التي تتحدث عن دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر إضافة الى ذلك ضيق الوقت .

هندسة الموضوع :

أما بالنسبة لتصميم الموضوع أو خطة البحث وبالنظر الى ما أتيح إلي من معلومات وإستنادا إلى الإشكالية ثم تقسيم الموضوع الى مقدمة ،وفصلين وكل فصل إلى مبحثين وكل مبحث إلى أربعة مطالب تتفرع هي الأخرى الى فروع .

ففي الفصل الأول "إطار الإيتمولوجي للمجتمع المدني والتنمية المحلية "قسمت هذا الفصل الى :

المبحث الأول :إطار الإيتيمولوجي للمجتمع المدني .

المبحث الثاني :إطار الإيتمولوجي للتنمية المحلية

بالنسبة للمبحث الأول تناولت فيه تعريف المجتمع المدني وخصائصه وأهميته ومكوناته...

والمبحث الثاني بالنسبة للتنمية المحلية كان فيها تعريف وخصائص ومجالات....

في حين قسمت الفصل الثاني "العلاقة بين فاعلية المجتمع المدني وإدارة التنمية المحلية ."الى قسمين هما :

المبحث الأول :دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية .

والمبحث الثاني :التنظيم الإداري المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية .

فالأول كان فيه شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ومدى مساهمته فيها إضافة الى التحديات والصعوبات التي تواجهه.

والثاني عالج تعريف التنظيم الإداري وأهميته ومدى مساهمة الإدارة المحلية في التنمية المحلية .

الفصل الاول

خطة البحث :

مقدمة

الفصـــــــــــــل الأول : إطار الإيتمولوجي للمجتمع المدني والتنمية المحلية.

المبحـــــث الأول : الإطار الإيتمولوجي للمجتمع المدني .

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

المطلب الثاني: خصائصه.

المطلب الثالث: مكونات و أهمية المجتمع المدني.

المطلب الرابع :مؤسسات المجتمع المدني.

المبحـــث الثاني :الإطار الإيتمولوجي للتنمية المحلية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية

المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية .

المطلب الثالث : خصائص التنمية المحلية وركائز سياستها.

المطلب الرابع : مجالات التنمية المحلية.

الفصـــــل الثاني : العلاقة بين فاعلية المجتمع المدني و إدارة التنمية المحلية.

المبحـــــث الأول : دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية.

المطلب الأول: شروط و آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية .

المطلب الثاني : مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية.

المطلب الثالث : دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

المطلب الرابع : التحديات و العوائق التي يواجهها المجتمع المدني.

المبحـــــث الثاني : التنظيم الإداري المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية.

المطلب الأول : تعريف التنظيم الإداري و أهميته.

المطلب الثاني : إستراتيجية تفعيل التنمية المحلية .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري و التنمية المحلية .

المطلب الرابع : مساهمة الإدارة المحلية في التنمية المحلية.

مقدمة الفصل :

يقتضي التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة التي تتعلق بها بمثابة الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية، إذ تعد خطوة لاغنى عنها أمام الباحث لفهم الموضوع إذا كان من الضروري تحديد مفهومي المجتمع المدني والتنمية المحلية خاصة على أن هناك إجماع كبير على الدور الذي يلعبه هذا الإخير في تحقيقها .

المبحث الأول :الإطار الإيتمولوجي المجتمع المدني

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

1)**من الناحيةاللغوية :**تجدر الإشارة بداية الى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي يلفظ بالغة الفرنسية société civilلذالا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والإجتماعية العربية ولذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها وsociété كلمة اللاتينية تعني مجتمع أما CIVIL فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني CIVIS وتعني المواطن وليست مشتقة من كلمة CIVILISATION كما هو شائع.[1]

2) **من الناحيةالإجرائية :** إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمعالمدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الإتفاق **أذ أننا**نجد عدة تعريفات إجرائية مختلفة للمجتمع المدني وخاصة في تحديد القوى المكونة له وفي هذا الصدد نجد أن هناك من يدخل الإحزاب السياسية و المؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع

المدني لدي توجب علينا توضيح الفرق المفاهيمي بين المجتمعالمدني و بين المجتمعالأهلي و الأحزابالسياسية .

- **التمييز بين المجتمع المدني و المجتمع الأهلي** : فالمجتمع الأهلي يشمل الأسر و العلاقات و العشائر و القبائل والإعراف التي تستند إليه، وهي في الغالب مستوحات من المذاهب الدينية وعاداتها ذات الصبغة الطائفية تمزج بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع

[1]عزمي بشارة ، المجتمع المدني، دراسة نقدية إشارة الى المجتمع المدنيالعربي ،،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1998، ص 64 .

والمتطلبات الزمنية المعيشية لذلك كانت تخضع للسلطة القائمةالتي لا يعاد النظر في شرعيتها و لايتم مسائلتها أو محاسبتها .

أماالمجتمع المدني فيشمل على مؤسسات مدنية ينظم إليها اللأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الناس ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي النقابات المهنية و العمالية والجمعيات الثقافية والنسوية والمدافعة عن حقوق الإنسان[1].

أما ستيفين ديلو steven delueفيعرفه بأنه الإشكال العديدة و المختلفة من الجمعيات، تشير الى حيز مستقل يوفر للأفراد حرية تتبع عدد من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة ويستطيع اللأفرادالإنضمام إليها .

أما ريموند هينيبوش remend hunewobochفقد عرف المجتمع المدني بأنه شبكة الإتحادات طوعية التكوين و التي تبدو مستقلة عن الدولة و الجماعات الأولية و لكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الإنقسامات الإجتماعية و تشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطه بالدولة و سلطتها[2]

ويعرف **الدكتور عابد الجابري** المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين اللأفراد على أساس الديمقراطية بمعنى المجتمع الذي تمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية الحزبية تحترمفيه حقوق المواطن السياسية، الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في حدها

1- حداد المطران غريفوار وآخرون،فكرة المجتمع المدنيالعربي والتحدي الديمقراطي ،مؤسسة فريديش أيبرت أفريل 2004ص23.

2- زهير بوعمامة ،"التحول الديمقراطي في الجزائر ":محاولة لفهم طبيعة وحدود أنفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر عين مليلة ورقة قدمت الى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 11/10 ديسمبر 2005 الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،2005ص112.

الأدنى. وبعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان و القضأء المستقل، الإحزاب، النقابات والجمعيات.[1]

ويعرفه **نورثن NORTEN** المجتمع المدني خليط أو مزيج من الجمعيات والنوادي والإحزاب التجمعات التي تتلاقى فتخلف مساحة مابين الدولة والموظف.[2]

- المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظماتالمجتمعية غير الحكومية .
- المجتمع المدني هو كل ماهو غير الدولة .
- المجتمع المدني هو مجالالروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الإختيار الحر.2

الطروحات المتناظرة للمجتمع المدني :

أولا : الطرح الليبيرالي للمجتمع المدني : من أهم المحطات التاريخيةالمؤسسة للمجتمع المدني **:**

1. المعارك الخاصة النقابية الكبيرة من أجل حقوق أكثر للطبقة العاملة الصناعية.
2. الحركاتالمعادية للإستعمار و حركات الحفاظ على البيئة .
3. الثورات الثقافية.

أما فيما يخص علاقة المجتمع المدني بالدولة وفقا للمنظور الليبرالي فلم يكن للتمييز بين الدولة والمجتمع المدني أثر في القرون الوسطى في الغرب، فنشأت هذاالمفهوم إرتبط بميلاد الدولة الحديثة وتطورها ولهذافإن الشرط التاريخي الضروري للبدء ببلورة فكرة المجتمع المدني أستعملت في الفكر الغربي من زمن النهضة القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة طبيعية وهنا بدااالتمييز بصيغة متباينة ومن تقدم التصور

1- محمد عبد الجابري :"أشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي "،العدد 167 ،جأنفي 1993،ص5
2- محمد حسن دخيل ،أشكالية التنمية الإقتصادية المتوازنة ،دراسة مقارنة ،ط1،لبنان ،بيروت :2009ص 154-155

الليبرالي وقع التصور للتنظير الليبرالي الذي أتخد شكل مقابلة وفصل بين الدولة والمجتمع المدني، فاصبح ينظر لهذا الإخير ووفقا لهذا الطرح على أنه المجتمع البرجوازي الناشئ الذي كانت تحاول النظرية السياسية صياغة حدوده السياسية والقانونية لحماية وإعداد لمحة نظرية لتبرير وجوده وإستقراره .

1. **نظرية المجتمع المدني التنويرية :** يقول ألكس توفيل**alex tofil 1859- 1905** :

يقول في كتابة الديمقراطية في أمريكا لابد للمجتمع المدني من عين فاحصة و مستقلة ... فرآى أن الحكومة القائمة من قبل تعني أكثر جحود من المشاركة في الإنتخابات و تأخذ مشاركة صيغتين :

-صيغة المجتمع السياسي : تعني إنتظام الناس في الإحزاب السياسية بغية الفوز و تشكيل الحكومة

-صيغة المجتمع المدني : وهو دخول المواطنيين في عضوية المنضمات المهنية غير السياسية والتي تعمل على مساعدةالحكومة دون مقأبل في مجال خدمة الناس ... ولذا نجد الموضوع الأساسي عنده هو تواجد دولة ديمقراطية تتعايش وتتوازن مع المجتمع المدني فالعلاقة بينهم

- علاقة ترابط عضوي بحيث أن المجتمع الحديث يجد تفسيره في الديمقراطية التي تتمثل في المساواة العامة في الشروط الإجتماعية.[1]

ويرى دافيد هيوم **DAVID HYOUM** أنه عند وضع الدساتير و الإحكام يجب أن يفترض المشرع أن الدافع و المحرك الوحيد للتصرف الإنساني هو المصلحة الذاتية ، فاقوانين

1- إبراهيم بوطالب ،تجليات المجتمع المدني في مسيرة الفكر الغربي ،المجلة المغربية للكتا ب ،العدد12 سنة 1998 ص57

الطبيعية ليست قوانين العقل وأنما هي ثبات علاقة الملكية وحرية التعاقد التي هي من أهم مميزات المدنية و التمدن في ظل نظام حكم القانون و لذافإن - **هيوم**– رفض نظريتي الحكم بالحق الإلهي و العقد الإجتماعي.

أما بالنسبة لادم سميث **ADAM SMITH**أظهر كيف أن التجارة و الصناعة أنجبتا بالتدرج النظام و الحكومة و معها الحرية و لذا فإن المجتمع المدني عنده هو حيز الذي يتم فيه نسج العلاقات المتبادلة بين اللأفراد ليقترع العديد من المؤسسات الإجتماعية التي من شأنها تحويل المصلحة الفردية إلى حيز عام.

-ملامح التجارب الغربية للمجتمع المدني

بحيث شهدت السنوات 1971- 1976طرح أكثر المبادئ الرئيسية للاصلاح الإجتماعي و العديد من ممارستها و بيناتها. فالتجربة الأمريكية أدت بمساهمة الحكومة المحلية بدور مركزي في جذب الناس من الإهتمام بمصالحهم الفردية الى مساهمتهم لصالح أقامة مشروعأت عامة وبناء قيم التعاون و حل التناقضات[1]بصورة سلمية ووعي متصاعد بالتمدن فعزز ذلك إعلان الحقوق بشكل قانوني و أسس دستوريا صماناتها.

فتعتبر الولايات المتحدة الإمريكية البلد الوحيد في العالم المساهم في التطور و التبرعات بحيث تشمل هذه الأخيرة مختلف مجالات الحياة الإنسانية وهي ثلاث أعراض

- خدمات رعاية الطفولة.
- الدفاع عن الهنود الحمر من الأمريكيين

1- إبراهيم بوطالب ، مرجع نفسه ص58

– تعزيز قوة المنظمة الوطنية النسأئية وهذا أبرز مجتمع مدني قائم على ضم أعضاء بغض النظر عن أختلافاتهم ... تحفزهم عدة عوامل دينامكية علمانية على ذلك .

ثانيا: الطرح الإشتراكي للمجتمع المدني

هيجل higel :يرى أن المجتمع المدني ذلك الحيز الإجتماعي والإخلاقي الواقع بين الإسرة والدولة ويتضمن المجتمع أفرادا يتنافسون من أجل مصالحهم لتحقيق حاجياتهم المادية. كذلك فهو في حاجة مستمرة الى مراقبة منطرف الدولة التى تمثل القانون والنظام والضامنة لحقوق كل المنافسين بواسطة أجهزتها الشرعية كالقضاء والشرطة[1]

أماكارل ماركس karl marx :المجتمع المدني هو الإساس الواقعي والمادي للدولة وحده في مجموع العلاقات المادية. أي أنه ميدان للصراع الطبقي في مرحلة معينة من تطورالقوى المنتجة ويشمل مجمل الحياة التجارية والصناعية لتلك المرحلة وعلى هذا الأساس يعتبر **كارل ماركس**المجتمع المدني ضمن البيئة التحتية للمجتمع وأنه تطور مع البرجوازية التي سيطرت على الدولة بعد نهاية الإقطاعية.[2]

بينما يرى أنطونيو غرامشي antonio gramchiالمجتمع المدني مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية التي يرجع إليهاالفضل

1- ربيع وهبة ،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ط1، المجلس الإعلى للثقافة ،2003،ص19
2- كريم أبو حلاوة ،نَشأت مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعأصرً، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة دمشق كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، ص 61

في أستقرار نمط إنتاج أو تنظيم إقتصادي ما للمجتمع وداخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي الى التحول هذاالنمط وإنتقال المجتمع الى مرحلة تاريخية أخرى.[1]

ثالثا :الطرح الإسلامي للمجتمع المدني

المجتمع المدني في الإسلام :هومجموعة القيم السلوكية التي تنطوي على قبول الإخلاق وحق الإخرين في تكوين المنظمات والمؤسسات التي تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها وتكمن علاقة المجتمع المدني في الإسلام في أن المجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي ويمثل الإسلام في كيانه كعقيدة وشريعة وميزان تشده روابط إجتماعية تشكل قوته الحقيقية

فالمجتمع المدني على مر التاريخ قلما عول على السلطة الحاكمة في شؤونه في الدفاع الخارجي (الجيش)والإمن الداخلي (الشرطة) وما يتعلق بشؤون البريد بل كانت الدولة في حاجة مستمرة الى المجتمع لتمويل ميزانها ونفقاتها، أما شؤون التربية والتعليم والشؤون الصحية فقد كانت مسؤولية منظمات المجتمع المدني[2]

1- أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط1 : مركز الدراسات الوحدة العربية ،2000 ،ص 18.2

2- المرجع نفسه ص 55

نشأة المجتمع المدني في الإسلام :أن التعبير الإصطلاحي الذي يتردد في تراث العرب والمسلمين عبر التاريخ في علاقاتهم الإجتماعية و السياسية والثقافية هو الإخ والإخوية والإخوان والإهل. كلها تعابير تنم عن إجتماع سياسي سمته الأساسيةالإنتماء الى الإسلام.

ومن خلالالإستقرار التاريخي يمكن القول أن المجتمعالمدني نشأ من الدعوة المحمدية أذ أقبل اللأفراد بأرادتهم الطوعية على قبوله فاستطاع الإسلام تكوين مجتمعه المدني على أساس العقيدة في أطار مجموعة من القيم الحاكمة للعلاقات الإجتماعية[1]

أذ أن التاريخ الإسلامي يذكر لنا مؤسسات أوما يشابه مؤسسات أقيمت يمكن إعتبارها مؤسسات المجتمع المدني، فقد ظهرت المساجد التي تقام فيها الندوات الفكرية والدينية حيث كان للمساجد دور كبير في هذه المؤسسات وأن لم تكن بالمعنى الذي نعرفه في القرن 20 م أنما يمكن القول أنها كانت بدايات أولية لمجتمع مدني قائم على العدل والمساواة والقانون بعبارة أخرى يشهد التاريخ الإسلامي بأن المجتمع الإسلامي مليء بالكثير من الكيانات و المؤسسات من الجماعات العلماء والقضاة والقبائل والعشائربالإضافة الى ذلك أن الوقف مؤسسة كبرى مستقلة أقامهاالناس بعطائهم أدت بدورها الكبير في تأمين الدفاع الإجتماعي للامة ...هكذا كان المجتمع المدني يدير نفسه بنفسه قبل قرون طويلة من ظهور فكرة المجتمع المدني.

1- توفيق المدني ،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، دمشق : إتحاد الكتاب العرب ،1997 ص 309.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني

أ- **القدرة على التكيف :** ويقصد به قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها أذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية لان الجهود يؤدي الى تضاؤل أهميته وربما القضاء عليها و هناك أنواع للتكيف منها:

-**التكيف الزمني:** ويقصد بهالقدرة على الإستمرارلفترة طويلة من الزمن أذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية إزدادت درجة مؤسستها .

التكليف الجيلي :ويقصد به قدرة المؤسسةعلى الإستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها فكلماأستطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والإستعداد الى أستبدال القادة بآخرين بطريقة ديمقراطية إزدادت مؤسسيها. أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الإرتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم حزب، رئيس جمعية، شيخ قبيلة.[1]

التكيف الوظيفي : ويقصد به قدرة المؤسسة على أجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن مجرد أداة لتحقيق أعراض معينة .

ب- **الإستقلال :** بمعنى أن لاتكون المؤسسة خاضعة لغير من المؤسساتأو الجماعاتأو اللأفرادأو التابعةلها بحيث يسهل السيطرة عليها ، وتوجيه نشاطهاالذي يتفق مع رؤية المسيطرة .[2]

وفي هذاالمجال تحدد درجة إستقلاليةمؤسساتالمجتمعالمدني من خلال عدة مؤشراتمنها :

1- توفيق المدني ،مرجع نفسه

2- تامر كامل الخزرجي ،النظم السياسيةالحديثة والسياسة العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ،2004،ص100.

ت- نشأة مؤسسات المجتمع المدني :

وحدود تدخل الدولة في هذه العملية فلاصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الإستقلالية عن الدولة وواقع الحال في العديد من الإقطار العربية بتقاطع كليا مع هذا، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى وفي حين أن أي سلطة مدينة لايمكن أن تنمو و تستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الإستقلال.[1]

أ- **الإستقلال المالي :** و يتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي أو على بعض الجهات الإخرى وتعتمد على التمويل الذاتي الخاص من طرف أعضائها أوزيادة رسوم العضوية ... الخ، وذلك لان صاحب التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات أقليمية أو عالمية لامر يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها.

ج- **الإستقلال الإداري و التنظيمي** : ويقصد به إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث أدارتها لشؤونها وفق لوائها وقوانينها الداخلية. بعيدا عن تدخل الدولة ومن تم تخفيض إمكانية أستتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرة .[2]

ب- **التعقد**: بمعنى تعدد مستويات الرأسية والإفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات ترابية داخلها وإنتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع المدني الذي تمارس من خلال من الناحية الإخرى و يلاحظ على كثير

1- أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سبق ذكره ص 34-35
2- بلوز الطاهر ،المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ،سنة 2006،ص212

من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وإنعدام إنتشارها وتركزها في العاصمة أو في المدن الكبرى دون الإقاليم والمناطق الريفية.

ت- التجانس: يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كان مرد الإنقسامات بين الإجنحة والقيادات داخل المؤسسة وكانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليل على تطور المؤسسة.

وظائف المجتمع المدني :

1. **تحقيق الديمقراطية:** فهو يوفر قناة للمشاركة الإختيارية في مجال العام و في المجال السياسي كما تعد منظمات و جمعيات المجتمع المدني أداة للمبارات الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من تطوع وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضهاالدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهرية و التأييد الشعبي.

2. التنشئة الإجتماعية والسياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أوإعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس اللأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته[1]

1- عيسى الشماس ،المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، ط18،دمشق : منشورات إتحادالكتاب العرب ، 2008 ص 13

3. الوفاءبالحاجيات وحمايةالحقوق :

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الإنظمام إليها...الخ ولكن من هو الطرف الذي يعتدي على تلك الحقوق والحريات .[1]

الحقيقة أن مفهوم المجتمع المدني إرتبط عادة بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ اليه اللأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها من ناحية وقوى السوق من ناحية أخرى فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحقوق الإنسانية والحريات ويمارس الإستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع.

4. الوساطة والتوفيق :

أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات الإتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة وتسعى جماعاتالمصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه وإكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع ،لذا فإنها تترك مباشرة للتأ ثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف للوصول الى نقطة إتفاق والتقاء بين الإراء المتعددة كأساس للاستقرار .

5. التعبير والمشاركة الفردية والجماعية :

فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر اللأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة ودون الحاجة الى إستعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح .

---

[2] المرجع نفسه ص14

6. تحقيق التكافل الإجتماعي:[1]

وتتضح أهمية هذه الوظيفة الخطيرة إذا ماتخيلنا ضعف أوضيق منافذ التعبيرعن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمسح حاتهم بشكل مباشر، فيتعرض الساخطون على اللاوضاع القائمة لكبت مشاعرهم الغاضبة وهذا الكبت قد يولد الإنفجار عند وصوله النقطة الغلي أن طالما أنه ليسمت احاله فرصة التنفيس عن نفسه بحرية، وهوما يعني تعريض المجتمع بشكل متكرر للاحتجاجات العنيفة لأن اللأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل مطالبهم.

7. التنميةالشاملة :

الحقيقة أن مشكلة التنمية لاتكمن دائمافي قلة الموارد المادية، وأنما في كيفية إستغلال تلك الموارد. وهذه الكيفية تتوقف بدورهاعلى طبيعة ونوعية البشرالذين يقومون باستغلالها ولذا، فإن الإستثمارالحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط، وهن اتبرزأهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الإستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء .

1- عيسى الشماس ،مرجع نفسه 15-16

8. توفيرالخدمات ومساعدة المحتاجين:

صحيح أن جزءا مهما من وظيفة منظمات المجتمع المدني هوالدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها الإ أنها كذلك تمديد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية وأجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجدعلى هامش المجتمع. وتتنوع أشكال المساعدة تلك مابين مساعدات مالية وأخرى خدمية كبناء المدارس أوالمستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجانا أوبأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخول المنخفضة مع تقديم المعونات الى الإرامل والإيتام وضحايا الكوارث والمعوقين وأسرالسجناء بأقامة مراكزالتأهيل والرعاية الإجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة لاعالة الأسرالتي بدون عائل وإقامة دورات التدريب لرفع المهارات[1]

1- المرجع نفسه ص17-18

المطلب الثالث: مكونات و أهمية المجتمع المدني.

- مكوناته:

مكونات المجتمع المدني بالنسبة للسيد شكر فهي أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو إجتماعية و لاتستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم وولاءات الأولية مثل : الأسرة، العشيرة، أو الطائفية والقبلية وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني حسب هذاالكتاب هي : النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الإجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والإستهلاكية والسكانية، الجمعيات الأهلية نوادي هيئات التدريس بالجامعات النوادي الرياضية و الإجتماعية ومراكزالشباب والإتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية مثل مركز حقوق الإنسان و المنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة و البيئة ... الخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، مراكزالبحث و الدراسات و الجمعيات الثقافية .[1]

- أهميته :

تكمن أهمية المجتمع المدني في قدرته على تأطير مواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام و في كل قيم المشاركة الوطنية والتنمية التشاركية.[2] و ذلك من خلال إشراك اللأفراد و الناس في الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة و الحصول على حق الدخول للموارد البشرية وبشكل خاص

1- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ومعاييره ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2006،ص122
2- زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2003،ص48

للفئات الفقيرة. لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني و في مقدمتها المنظمات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكومة من خلال علاقاتها بين اللأفراد و الحكومة أيضا تعبئتها لأفضل الجهود الفردية و الجماعية التي يمكن إستخدامها وفق جهود والوظائف التالية :

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين و حملها على المشاركة في الشأن العام.

- تعميق المساءلة و الشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع

– مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو القدرة على أداء أفضل للخدمات وتحقيق رضا المواطنين

– العمل على تحقيق العدالة و المساوات أمام القانون و حماية المواطنين من تعسف السلطة

– تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية وذلك بإكتساب أعضائها قيم الحوار و قبول الأخر ومسأءلة القيادات و المشاركة في الإنتخابات والتعبير عن الرأي .[1]

المطلب الرابع : واقع المجتمع المدني الجزائري ومؤسساته.

بعد الإستقلال إتسمت المؤسسات السياسية في الجزائر بضعف شديد وعدم الفاعلية بسبب عدم إستقرار المؤسسي الى جانب وجود حالة من الإختلال بين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المخرجات أو مؤسسات المشاركة ومؤسسات التنفيذ بالإضافة الى الإختلال بين

1- نبيل السمالوطي ، علم الإجتماع التنمية دراسة في إجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1996،ص156

المؤسسات السياسية في الريف والحضر، كما إتسمت المؤسسات بعدم الإستقلالية إذ هي أمتداد للسلطة التنفيدية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حول الحزب الواحد الى أداة من أجل تعبئة الجماهيرفالجزائرإستقلت وهي تكاد تخل من المؤسسات وقد عمل الرئيس بن بلة على تركيز جميع السلطات، وفي عهد بومدين إزدادت حدة الإزمة المؤسسية حتى أستحكمت فعجزت عن إستعاب القوى الموجودة في المجتمع الجزائري لأن البيئة السياسية إتسمت بسيطرة المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياةالسياسية .[1]

وفي النصف الثاني من الثمانينيات عاشت الجزائر حالة من الغليان السياسي حيث دخل النظام منعطفا خطيرا على وقع عديد من تطورات محورية التي أدت دورا هاما في تشكيل أطر النظام السياسي وآلياته تمثل أهمها في أقرار التعددية التي أفرزت فيضا من المواجهات والصدمات التي عجز النظام عن إستعابها وقد أسهم إفتقار الفاعلين الى خلفية مشتركة للعبة السياسية الى تفجير إشكاليات عديدة مست هيكل النظام .

وإذا أتينا الى مرحلة التعددية فإن محاولة توصيف التحول الديمقراطي فيها يتطلب إلماما كاملا بالإبعاد والمتغيرات المتعددة وبالإليات التي تساهم في تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وإنتشارها بين مختلف فئات الإجتماعية .

وما يمكن إستخلاصه حول وضعية المجتمع الجزائري هو أنه يعاني :

أزمة الهوية :ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائرالى مرحلة الإحتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق بعض جذور الهوية وأهمها الدين واللغة .

1- جليد شريف ،دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعةالجزائر2002 ،ص11

أزمة المشاركة السياسية : تمثلت أزمة المشاركة في عجز المؤسسات عن إستيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع وفي رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية المحتكرة من طرف المؤسسة العسكرية عليها .

أزمة التكامل :تشير أغلب الدراسات الخاصة بالمجتمع والدولة في الجزائرالى أهمية الطابع الإنقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بين تقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية وإنقسامات طبقية خاصة بعناصرالتكوين الإجتماعي، وإنقسامات جغرافية خاصة بالمتباينات الجيلية والعمرية.[1]

أما فيما يخص منظمات فتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية والجمعيات المدنية والهيئات التطوعية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات حقوق المرأة والنوادي الرياضية وجمعيات حماية المستهلك وغيرها.[2]

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الإجتماعية والإقتصادية السياسية القائمة وتدافع عن مصالح أعضائها وتساهم في التأثير على صنع التغيير الإجتماعي والسياسي سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع وتهيئته لفضاء واسع من الديمقراطية وهي مؤسسات تعمل بإستقلالية عن الدولة ملتزمة بمعاييرالإحترام والتراضي وقبول أدارة الإختلاف بالوسائل السلمية حيث تعد فضاء واسع اللأفراد داخل الدولة

1 - مرزوقي عمر ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ،إشكالية الدور Mustaqbal-432-marzouki-omar-pdfp37

2أحمد إبراهيم ملاوي ، (أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية) ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، جامعة مؤتة ،الأردن ،2008 ،ص 258

لممارسة حقوقهم والدفاع عنها كما أنها تعد أداة فاعلة للأفراد من أجل رسم السياسة العامة وأبداء أرائهم بكل حرية وفي صورة سلمية ومشروعة ومن بين هذه المؤسسات نجد.

- الأحزاب السياسية :

هناك العديد من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني منهم المفكر (لاريد أيموند)لكن في المقابل هذا الإتجاه يدخل بعض الباحثين الأحزاب السياسية ضمن عناصرالمجتمع المدني نظرا لما تلعبه من أدوارحاسمة في صنع القرار السياسي .[1]

بإعتبارها تساهم في الحفاظ على وجود معارضة للنظام القائم وضمان تحقيق قوة بديلة لهذا النظام فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الإنتخابية ويسعى للوصول الى السلطة فحسب وإنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة بالإضافة الى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وتفعيل التنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الإنسان وبتطور المؤسسات الديمقراطية وآلياتها أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام وحق التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية، ومنه لاديمقراطية من دون أحزاب سياسية أو كما

قال: أيزمن ً (لاحرية سياسية من دون أحزاب) .[2] وبالتالي فإن الإحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه والقضايا المصيرية للبلاد إذ أن وجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة

---

1 - نأدية خلفة ،مكأنة المجتمع المدني في الدساتيرالجزائرية :درأسة تحليلية قانونية،مذكرة تخرج لنيل شهأدة المجستير جامعة بأتنة الجزائر ،2005ص124

2- أحمد شكر الصبحي ، مرجع سبق ذكره ص99

كما تعد إحدى أهم المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته الفردية من خلال تنظيم مشاركة فعلية في الحياة السياسية

- النقابات العمالية والإتحادات المهنية : تعد النقابات العمالية والإتحادات المهنية من أبرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني ولكونها تشكل قاعدة شعبية لايستهان بها في أغلب الدول من حيث أثبتت تأثيرها الكبير على أوساط الشعبية إذ قادت هذه التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الإستبدادية والدكتاتورية وصلت لحد إسقاطها مثلما حدث مع نقابة تضامن العمالية في بولندا والتي تزعمت الإحتجاجات على الحزب الشيوعي الحاكم وأرغمته على أجرا ء إنتخابات إنتهت بفوز زعيم نقابة وسقوط الحكومة الشيوعية في أواخر 1989 وعلى الرغم من أن النقابات لا تهدف للوصول الى الحكم بالأساس الإ أنها كتنظيمات مستقلة في المجتمع تكتسي أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية بالإضافة الى أنها تحافظ على مكتسبات عالم الشغل وتحسن لظروف العمال الإجتماعية والمهنية وغيرها، فقد شكلت الحركة النقابية نواة مركزية للمجتمع المدني بإعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التشتيت الطائفي والديني والعرقي والإثني وغيرها من محاولات التقسيم التي تهدد كيان الدولة وكيانها السياسي .

- الجمعيات : [1]

تشكل الجمعيات بصفة عامة تقلا كبيرا في المجتمع المدني في أغلب الدول وذلك نظرا لتنوع مجالات تخصصها وإهتماماتها وكذا تغطيته لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة اللأفراد

1- نادية خلفة ، مرجع سبق ذكره ،ص 125

في المجتمع سواءا االإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية بالإضافة الى أعتبارها الوسيلة المثلى للأفراد من أجل الإتحاد والتعاون المشترك فيما بينهما لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الإجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي وإذاكانت دساتيرالدول تلح على أنشاء الجمعيات وتشجيع على دعمها فإن ذلك يعود الى الإعلان العلمي لحقوق الإنسان والذي أعتبر حق تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية للإنسان والتي إستقرت الجماعة الدولية عليها (المادة 20) وقد حظرت(المادة 21) من العقد صرامة وضع أي قيود على حق تكوين الجمعيات إلاأن يكون ذلك متماشيا مع القانون وتكون قيود مقبولة في مجتمع ديمقراطي .

تتعدد وتختلف مجالات وإختصاصات هذه الجمعيات فمنها من تختص بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين وهناك الجمعيات التي تهتم بالدفاع عن البيئة ومنها ذات الطابع الثقافي والفني والإبداعي الى جانبها منظمات حقوق الإنسان والتي تهتم أساسا بقضايا حقوق الإنسان ويبرز دور هذه الجمعيات في مجال تعبئة الشعبية والتوعية ومن ثمة فإن وجود مثل هذه الجمعيات والتنظيمات يدل على مدى وعي المجتمع بأهمية تمتع اللأفراد بحقوقهم والدفاع عنها .

***النمظمات الغير حكومية :**

يشير مفهوم المنظمات الغير حكومية الى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة لاتهدف الى الربح تنظم بواسطة مجموعة من اللأفراد تسعى للتأثير في السياسة العامة للدولة .[1]

وهي منظمات تهدف الى تحقيق إتصال بين اللأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية وجمعيات الهلال الأحمر في الدول الإسلامية.

ولقد أصبحت المنظمات الغير حكومية تمثل موقعا مؤثرا في السياسة والقضايا الدولية ذلك أن الحكومات والمنظمات الدولية مابين الحكومات les organisation intergouvermentalesتمثل الفواعل الأساسية في صياغة القانون الدولي بإعتبارها المجال الدولي الحر الذي يظم جميع الفعاليات المستقلة عن سلطة الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية وتتنوع وظائف المنظمات الغير حكومية وأدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي كما تربط حيوية هذاالدور أرتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار ويمكن أن كر هذه الوظائف ما يتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم معونات إقتصادية للقطاعات الفقيرة كذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع مع المنظمات الدولية .

1- ناجي عبد النور ، المدخل الى علم السياسة ، الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع ،2007 ، ص 171

المبحث الثاني : الإطار الإستيمولوجي للتنمية المحلية .

المطلب الأول : أهم تعاريف التنمية

مبدئيا يمكن القول بأنه لم يتحقق إجماعا لدى الباحثين في تحديد تعريف جامع و مانع لمصطلح التنمية، بيد أنه مع ذلك لاباس من عرض بعض التعاريف التي تتكامل فيما بينها لتحديد الإبعاد والغرض من التنمية .

أهمها ما ذهب إليه الباحث الغربي ويندر **"WINDER "** حيث عرف التنمية بأنها تشكل حالة ذهنية أو رغية أو أتجاه أكثر منها هدفا محددا أما جزيف سبنجلر **" JOSEPHSPENGLER"** فقد أكد في أطروحة أخرى بأن التنمية تحدث عندما تزداد قائمة الإشياء المرغوب فيها و المفضلة نسبيا في الحجم. بمعنى أن عملية التنمية مستمرة و متجددة بحسب تجدد رغبات اللأفراد أنفسهم .[1]

يرى**" شوداك "** أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواءا إقتصادية إجتماعية ثقافية أو غيرها.

كما أكد **"عبد الباسط حسن "** على أن التنمية ماهي الإ عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد و تنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع إختلافها وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية وغيرها فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة و المعتمدة و المنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين .

---

1 - جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، سنة 2014 ، ص 14.

وتعرف كذلك بأنها عملية تغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.[1]

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المحلية .

نظرالارتباط مفهوم التنمية المحلية بعدة مفاهيم فكرية وإقتصادية وسياسية ورؤية فلسفية وأخلاقية.[2] فإن تعدد هذه المصادر كان سببا مباشرافي عدم وضع مفهوم موحد للتنمية المحلية، حيث كان مدلولها

من منظور إقتصادي تقليدي يتمثل في توفيرالمأكل والملبس ورفع مستوى دخل الفرد لإنتقال من دائرة الفقر الى دائرة التقدم، بعدها أخذ يتطور بتطور الأنظمة ألإقتصادية والسياسية وإرتباطه بنظام المالية العامة، العلم الذي يبحث عن كيفية أستخدام الموارد المالية للدولة وترشيد نفقاتها لأجل تحقيق أهداف ألسياسة المالية[3]، ومنظومة قانونية تؤطر ألعمل ألتنموي ألبلدي و تشكل قاعدة تأسيس للتنمية المحلية.

مفهوم التنمية المحلية:

رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية

إلا أنه يمكن تعريفها وبأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع

1- أحمد رشيد، التنمية المحلية ،بيروت : بدار النهضة العربية سنة 1986،ص14.
2- حسن صادق عبدالله،السلوك الإداري ومرتكزات ألتنمية في ألإسلام، ط2 الجزائر :دارالهدى،سنة 1992،ص 83 .
3- غاري عناية،أالماليةألعامة وألتشريع ألضريبي،بدون ط ، القاهرة :جامعةعين شمس،ص 12 .

الدخول.[1] ويتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عدد أو يقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية.

وتعرف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية لارتفاع بمستوى التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا و إدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي .[2]

كما عرفها الأستاذ محي الدين صابر على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاقتصادية و الاجتماعية وهذا الأسلوب على إحداث تغير حضاري في طريقة تفكير والعمل و ألحياة وأن يكون ذلك قائما على أسس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا .[3]

كما تعرف التنمية المحلية على أنها : تحقيق الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول الى مراحل متقدمة من التنمية و النمو و التحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الإجتماعي المعاصر وإمكانياته على السواء.

---

1 - أحمد رشيد،نظام الحكم و ألإدارة الإسكندرية :دار المعارف، 1989 ،ص32.

2- عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، مصر: دار النشر الثقافية ، 2001 ،ص 13.

3- كمال التابعي ، تغريب العلم الثالث دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية ، مصر: دأر المعأرف ، 1993، ص 23.

ويرى الدكتور **"فاروق زكي"** في كتابة تنمية المجتمع في الدول النامية، بأن التنمية المحلية هي : " تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية ، لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، و تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما : مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع ، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية ".[1]

المطلب الثالث : خصائص التنمية المحلية وركائز سياستها.

تتصف بعدة سمات أهمها :

– أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد أذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الإجتماعي بأعضائه و أبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات و المطالب المتجددة للجماعة السياسية ومن أجل الإقتراب من القيم و المثل العليا لتلك الجماعة .

– التنمية المحلية عملية موجهة و متعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة ويقصد بالتخطيط هنا التدبر و النظر للمستقبل ن وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية للسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية و الكفاءة .

1- جمال زيدان ، مرجع نفسه، ض17.

– أن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية هي أرادة التفكير و التخلص من التخلف و هذا يقتضي وعي و الشعور بالتخلف و الرغبة في التخلص من قبل المجتمع المدني ككل المحلي و الوطني.

– أن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة و غير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون إهتمام مماثل لمشكلات الريف وأساس مفهوم التكامل.

– أن المجتمع يشكل كلا عضويا وأحدا و هنأ تقوم فكرة التكامل و الشمول بدور أساسي لتأكيد الإعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط و التكامل في التنمية .

-ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر وأهدافها[1]

ركائز سياسة التنمية

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل أقليم ووحدة محلية مبكرا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل إستدراك النقائص التي تضمنها

ووجهت هذه البرامج الى 08 ولايات شمالية تم تطورت الى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م الذي رفع عدد الولايات من 15 الى31 ولاية لان 10ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة.

1- أحمد الشريفي ، تجربة التنمية المحلية بالجزائر، http: //www.4shared.com

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الإهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الإستثمارية الأكثر محلية وأقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييرا تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD الى جانب البرامج القطاعية غير المركزةPSD ، التي أسهمت الى حد كبير في تلبية الإحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي وإستقرار السكان والنشاطات ،ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل ورأت السلطات

الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الإسس التالية[1] :

1- **تدخل الدولة** :أعطأء الدور القيأدي للدولة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وطنيا ومحليا بإعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم

في التقدم الإقتصادي والإجتماعي ويعود سبب إختيار هذا المبدأ لعدة إعتبارات منها:

-الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من أمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية .

-القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهةالإحتكار المحلي والأجنبي.

-الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغييرات الإقليمية والعالمية

1- المرجع نفسه ص2

التي تؤثر على الأهداف والبرامج[1].

-حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الإهداف الإستراتيجية للمجتمع.

-الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي الوجهة الأكثر إحتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة

- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على أجراء التغييرات الإجتماعيةالضرورية لدعم التنمية .

- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالإت ذات العائد الكبير والسريع .

- تردد وأحجام الإستثمار الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر .

- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواءا عن طريق الإنشاء أو التحويل .

- مما سبق نخلص الى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي القائم

2- المشاركةالشعبية : أن الظروف الماساوية التي عاشها الشعب الجزائي تحت الإحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع الى عالم تسوده العدالة والمسأواة في الإستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك الإ بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدات بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الإنتخاب الكلي

1- المرجع نفسه ص2

والمباشر ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الإحياء ومجالس المدينة[1] co-ville.

3- التخطيط :يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير إجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن إستخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب " لذلك وقع إختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة PSC (plans sectorieles concentree)والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD

4- اللامركزية :من الركائز والإسس التي إستندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية بإعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وأقليميا والقاعدية منطلقا ووجهة لذلك نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصا عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الإستعمال الكامل للطاقات البشرية وموأرد البلاد" كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة

[1]- المرجع نفسه

1983م بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواءا كانت مؤسسات أقتصادية أو تعاونيات فلاحيه أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والإهداف المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية ونتائجها " ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومناهذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 2004/ 05/22 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي أعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين،[1] وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد[2] . أن إختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره .

-اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الإجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية .

-العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لانها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل أقليم ومجتمع محلي .

-تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية .

-تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب .

-تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية .

-تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب ."

1- المرجع نفسه ص 5

1- أحمد الشريفي ،مرجع سبق ذكره

6- **التوازن الجهوي** :شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الإجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الإجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا،" عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الإجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي الى تحقيق الأهداف التالية :

- تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي .

- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

- تحقيق إستقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية .

- تشجيع الإستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات

7- **الترقية الإجتماعية والثقافية للسكان :**

أولت النظرية الإقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والإبتكار والتجديد الذي تؤديه العناصرالبشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات

والقدرات، لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول وتفوقها وأمتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها[1] .

ونظرا لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور إهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكزالبحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال "توسيع مجالإت وفرص إختياراته وتدعيم قدراته والإنتفاع بها". لأن التجارب أوضحت بأن الراسمال البشري أكثر أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية ويعكس ذلك حال أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، التي أستطاعت الوصول الى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم إفتقارها الى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية إحتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف المزري بجميع أشكاله وألوانه .

لكل هذه الإعتبارات أعطت الجزائرأولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتحسين أطار معيشته، وتأهيله من خلال حجم الإستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل بإحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية، كما تبرزه الجداول الموالية، وهي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكريا وروحيا وبدنيا وتحسين مستواه المادي، لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل بإحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر، وتجعله في حالة من التغير الإقتصأدي والإجتماعي نحو

1- المرجع نفسه

الأفضل والإنفتاح والإستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتوي العصر من مستجدات وإبتكارات في أطأر يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع[1] .

8- الإعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية :

أظهرت التجارب التنموية أن الإعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالإستمرارية وتضمن لها الإستقرار والإستدامة وإستقلالية القرار السياسي والإقتصادي، أما الإعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الإجنبية

فيشكل تهديدا خطيرا لها ويقود حتما إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الإزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء الى الإقتراض الإجنبي وما يترتب عليه من شروط و الزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني ،الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعدادا وغاية ،وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتجرعت مرارة نتائجها مما عمق لديها أهمية الإعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الإستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي أتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء الى الإقتراض الأجنبي في الظروف الحالية، والعمل على جلب الإستثمارات الإجنبية المنتجة وإبرام إتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية .

1- بومدين طامشة ،أستراتيجية التنمية السياسية درأسة تحليلية لمتغيرات البيروقراطية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم سياسي وأدلري ،كلية علوم السياسية ،قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعةالجزائر 2007،ص259 .

- الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التنمية المحلية[1] :

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الإحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وأطأر معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها .

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والإملاك المحلية وترشيد أستعمالها[2] .

- دعم الإنشطة الإقتصاديةالمنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الإقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد .

- ترقية الإنشطة الإقتصادية الملائمة لكل أقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة .

- دخال وإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية .

- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الإستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي .

-وضع سياسة إقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الإقتصادية والإجتماعية .

1- المرجع نفسه ص 260

1- محمد نبيل الشيمي ،التنمية الإقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ،الحوارالمتمدن ،العدد2538، 2009/01/26 ،ص128

- إقحام المواطنين في تحديد الإحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها .

- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكزالحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الإجتماعية لضمان الإستقرار الإجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية .

-ضمان العدالة في الإستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير- التزود بالماء الشروب- الإنارة -الغاز- الكهرباء- المواصلات- الإتصالات- الصحة - التربية والتكوين- الرياضة – الترفيه

– الثقافة والشؤون الإجتماعية والدينية

- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الإجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع .

- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الإجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات .

- التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات والبغاء ...الخ) و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن[1] .

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية

لا يمكن حصر مجالات التنمية وعليه سنركز على الجوانب الأساسية والرئيسية

1- محمد نبيل الشيمي، مرجع نفسه، ص 281

1. **التنمية الإقتصادية :**و هي التنمية التي تعني بالتخطيط الإقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج و التطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف الى و ضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية سواءا كانت في الجانب الصناعي، الزراعي و غيرها كما تشير الى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية و تعرف التنمية الإقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم و ذلك يقضي أحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية

و بالتالي فهي تتصرف الى أحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية كما تعتبر التنمية الإقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا إرتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد كمل أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الإقتصادية أهمها نظرية شومبيتر ونظرية روستو، نظرية التبعية، نظرية النمو المتوازن روزنيشتين منطرف المفكر"

2-**التنمية الإجتماعية :** هي عبارة عن عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائف بغرض أشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد وهكذا فهي ليست مجرد تقديم للخدمات وأنما تشتمل على جزئين أساسين هما :تغيير اللأوضاع الإجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العمر وإقامة بناء إجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من أشبأع المطالب والحاجات[1]

1 - أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية نمودج المشاركة في أطار ثقافة المجتمع ، الإسكندرية :مكتب الجامعي الحديث 1999 ص14

وعلى الرغم من أرتباطها بالعمر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة اليهم (تعليم ، صحة) فهي تتطلب الإهتمام بمشاركة اللأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد وقد ظهرت لاول مرة وبطريقة عامية رسمية في هيئة الإمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الإنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951 ومنذ سنة 1955 بدأ الإهتمام الأممي بالتنمية الإجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الإقتصادي والإجتماعي وقد عرف كل من "لاري نيلسون " NILSON

التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير VERNER RACAYوفار نر راسي المجتمع من حيث بناءه فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم .

3-التنمية السياسية : تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ومن خلال المشاركة السياسية أو المحلية ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية وتعرف بأنها عملية سويسيو تاريخية متعددة الإبعاد والزوايا تستهدف تطور أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية ، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية

الرسمية و الطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، [1]وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام[2] كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة .

التنمية البشرية : يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية ، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع كما أنه الهدف من التنمية هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم ، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحيلة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية بهدف الوفاء بحاجات اللأفراد فيها وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه [3] وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى توسيع خيارات الناس تمكن هذه

1- المرجع نفسه ص 15

1 - زكي عبد الرحمان ، قضايا التخلف والتنمية ،دار الجامعات المصرية ،الإسكندرية ، ص 121

2- سالم محمد خميس الخصوري ، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر ، القاهرة ، 2004 ص 104

الخيارات الأساسية في جميع المستويات التنمية ، وهي أنه على أنسأن أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل عليها على الموارد الأزمة لمستوى معيشي كريم فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هنا كفرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الآن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النظام الاقتصادية الذي يحققونه توزيعا وأسع النطاق وعلى نحو عادل أما التنمية بواسطة الناس تعني أعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها .

4- **التنمية الإدارية :**إذا كانت التنمية تعرف على أنها عملية تغير اجتماعي إداري مقصود ومخطط لها تخطيط سليم يهدف الى أحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أو ألاجتماعية ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة والمقصود بالتنمية الإدارية هي الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والتي فيه تختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم وإدارة اللأفراد[1] وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تمثل قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة قدرة اجتماعية متفاعلة قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفاه ومنفذة وأي خلل يمس أحد المستويات هذه القدرات يشمل حركة التنمية ويعيقها وعليه فالتنمية الإدارية هي عملية تغير مخطط له تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز

1 - سعد الدين عشماوي ، الإدارة الأسس وتطبيقات في الإنشطة الإقتصادية والإمنة ، ط1،الرياض: مركز الدراسات والبحوث ، ، 2000 ، ص 185.

الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإشباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكيفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها وتطوير وتنمية معلومات ومهارات وسلاك اللأفراد المنظمة وتحسين بيئة العمل الإداري وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة و الفعالية وتبقى التنمية من الناحية الإدارية تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها أساليب الفنية كالتدريب و التوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردو دية العمل الإداري وجعله مؤهل الادارة التنمية وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الإدارية تلك الجهود التي تبدل لتحقيق رفع الكفاءة والفعالية الأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الإيجابي الأمر الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة .[1]

1- المرجع نفسه ص 186

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أصل المصطلحين ،المجتمع المدني والتنمية المحلية من تعار يف وخصائص وغيرها كما يعتبر المصطلحين ذو نشأه أوروبية (غربية) ظهرا حديثا مع الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في أوروبا وشهدا رواجا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية في أطار الحرب الباردة من خلال توظيفهما من قبل الليبرالية أو ما يعرف بالرأسمالية الغربية أما عربيا فإن المصطلحين تأخرا في الظهور لكون أن المنطقة العربية تعاني نقص في الممارسات الديمقراطية فالجزائر كنموذج لم تعرف الانفتاح إلا في أواخر الثمانينات .

الفصل الثاني

الفصل الثاني :العلاقة بين فاعلية المجتمع المدني وأدارة التنمية المحلية

مقدمة الفصل :

المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني و المحلي فكلما إزدادت قوته وحضوره زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا فإن المجتمع المدني هو الإداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم بكل الجوانب (الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية .... الخ) وتحقيق الديمقراطية في الجانب السياسي لذا فالمجتمع المدني لايعتبر ذرعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط وأنما يضمن نجاحها واستمرارها وعليه سوف نتناول في هذا الفصل العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية وتسليط الضوء على هذه العلاقة في الجزائر .

كما نتطرق الى شروط تفعيل المجتمع المدني في التنمية المحلية ومساهمته في مشاريعها التنموية ودوره في مكافحة الفساد وأخيرا العوائق التي تعترض حسن سيره.

المبحث الأول:دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية

المطلب الأول : شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

1- الشروط :

أ- **شروط سياسية وقانونية :** نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية وفي الحقيقة لا نريد أن نزيد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك لموضوعنا تحديدا فاننا نتصور أنه لاحياة ولإزدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي ، لانه في ظل الديمقراطية يشعر المسؤول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني، كما أنه لابد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الإطلاع على البرامج النتموية وحق المشا ركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية[1] فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية اللأفراد وحقوقهم ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم

1أحمد مرسلي ولؤي صافي ، جدور أزمة التثقف في الوطن العربي ، بيروت :دار الفكر المعاصر ،2002،ص 107.

تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته كما تحتاج منظمات المجتمعا لمدني لاداء مهامها إلى قنوات تمويلها .

أ- **الشرط الإقتصادي :** إ ن إستقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الإقتصادي للمجتمع وعلى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين اللأفراد وكذا على توافر مجال إقتصادي قادر على تحقيق المطالب الإجتماعية من جهة وتقليص التنعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية ، فالمجتمع المدني يحتاج الى درجة معقولة من التطور الإقتصادي والإجتماعي ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب الى بلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الإقتصادي العالي والتي أستطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني أزمات أقتصادية وأجتماعية كالجزائرالتي أخفقت في تحقيق تقدم أقتصادي وخلق قطاع خاص ساهم في رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي [1] وبالتالي يمكنهم من الإهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون أن يتوفر له تمويل معقول وبدون التمويل لايمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولايمكن الحديث عن توجهات أستراتيجية تطرح بدأئل محددة للسياسات "حلول مفضلة للقضايا " فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولية في التمويل وإذاكانت تعاني من مشكلات أقتصادية فلن تتمكن من أعطأء المجتمع

[1] المرجع نفسه ص 107

المدني النصيب الذي يستحقه في التمويل كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من التنبيهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجهها لما يخدم مصالح وعليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتأج الى درجة معقولة من التطور الإقتصادي و الإجتماعي بحيث يتركز

النظام الإقتصادي على أعطأء دور كبير للقطأع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية الى تحقيق جودة أقتصأدية والإدارية أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من أحتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع قواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بهأوفقا لإستراتيجية سياسية وإقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد تأخد بالإعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة

أ- **الشرط الإجتماعي :**أن إشباع رغبات اللأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الإجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسات العامة في البلاد .[1]

ب- **الشرط الثقافي** : إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في أطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة النسان والتعامل السلمي بإتجاه تطوير

[1] المرجع نفسه ص 108-109

القيم التقليدية القائمة على الإتكال نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه [1]

-آليات التفعيل : على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العلم العربي عامة وفي الجزائرخاصة يمكن تفعيل دور هذه النمظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية ، وذلك من خلال الخطوات التالية :

*ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يتضمن على الإقل إستقلالية نسبية، هذا على الرغم من الإفتراض الذي يرى أن المجتمع المدني سيظل خاضعا لتوجيهات الدولية العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة إحتوائها لمجاله يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القائمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلية إجتماعيين جدد، لهذا على الدولة إلتزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة والعمل على أشتراكها في إتخاد القرارات بدل العمل الإستشاري الشكلي التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود مايسمح به القانون ويصمن السير للنظام العام

2) ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالدمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق اللأفراد والمواطنين كحق إختيار، حرية التعبير وحق الإجتماع

1- صالح زياني ،واقع وأفاق المجتمع المدني كالية لبناء وترسيخ التعددية في العلم العربي ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد9، ص72

3)تأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على

4) زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى إجتماعية و فاعلين إجتماعيين نشيطين ،يكون للمتقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي ،و التوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد و الجماعات

5) تكثيف عمل الجمعيات و التننظيمات من أجل تحقيق إستقلاليتها ،هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

6) تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق دينامكية إقتصادية و إجتماعية تعمل على تنمية قوى إجتماعية لتشكيل عناصرالمجتمع المدني من جهة و العمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات وإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية [1]

7)أن التخفيف من المشاكل الإجتماعية اليومية كمشكلة (البطالة والسكن) لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة الفرد بدل الإنخراط في الجمعيات يساهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والإنخراط في التنظيمات الجتماعية وهذا الدور لايمكن أن تطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك

[1] المرجع نفسه ص 73

8) تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والإندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والإتصال، من خلال إختيار البرامج التي تثير الإهتمام بالمشاركة الإجتماعية الواسعة كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن مساومات السياسية والشخصية [1]

المطلب الثاني : مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية .

-أدوار وأهمية المجتمع المدني في التنمية الإقتصادية والإجتماعية :

تتزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بأزدياد حاجة المواطنين للخدمات نتيجة للتقدم الإقتصادي والإجتماعي فهي ترتبط أرتباطا وثيقا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم لتحقيق التمية الإقتصادية والإجتماعية ومشاركتهم الإجابية للجهود الحكومية في التنمية [2] ومهماتعددت أشكالها وأنوعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي :

- تكملة دور الحكومات و التنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية .

- القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده

- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع .

- تقديم أساليب ونمادج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها .

---

1 مرسي مشري ،التحولات السياسية وأشكالية التنمية في الجزائر وأقع وتحديأت المجتمع المدني في الجزائر : دراسة الية التفعيل ، فرع العلوم السياسية ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة شلف الجزائر ،2008/08/20،ص16-17

1j.s.coleman،differentiatioKequalitycapacity.in.l،binder،etal.crisesandconcequencesinpolitical development،princetonuniv،press ،prrinceton.n.j.1971p126- 121،

- الإستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات .

- تفجير الطاقات الكامنة لدى اللأفراد وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة .

- الإستفادة من القدرات الذاتية وأستثمارها لخدمة المجتمع .

- تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة .

- تحقيق مبدأ الإعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك .

- تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل .

وإنطلاقا من تلك الفلسفة والأسس التي تقوم عليها الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الإجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على حد السواء[1]

ولقد أصبح العمل الإجتماعي الشعبي التطوعي كأحد أهم مرتكزات تنفيد أهداف وإستراتيجيات الخطط التنموية في شرق الإرض وغربها وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء أذ برزت في علوم الإجتماع والتنمية مصطلحات عديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل المشاركة المجتمعية، الجهود الذاتية، الخدمة الإجتماعية، الإعتماد على الذات وغير ذلك من المصطلحات، وأصبحت هناك علوما تهتم بدراسة وتقييم أعمال الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف الى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب كما تدرجت تلك الجمعيات

[1] المرجع نفسه ص 127

من محلية على المستوى الحي أو القرية الى وطنية الى أقليمية الى دولية وبرز العديد من التشريعات لتنظيم ذلك وإستناد إلى ذلك أعتبر علماء الإجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات محور الإرتكاز لتنمية المجتمع الهام والأساسي لجهود الدولة في تنفيد أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهي الوسيلة الفعالة للإستفادة من الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح لما تقوم به من أعمال جليلة ذات نتائج وكفاءة عالية كما أنها ذات أثر كبير في تقليل الإعتماد على موازنة الدولة وتحويل طموحاتها البسيطة إلى الواقع سواءا كان ذلك على مستوى تنمية المجتمع المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي وتبرز أهمية ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأساس في : [1]

المشاركة الشعبية الإجتماعية : وتعتبر قيمة محورية في برامج المجتمع المدني وهي عنصر هام في أحداث التنمية ولقد وصفها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأخد الركائز لإحداث التقدم الإجتماعي والتنمية ويرى بعض علماء الإجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس أنتمائه لعصبية أو قبلية معينة وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أسأس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله أما في المجتمعات المتقدمة فإن إمكانية الفرد تحدد على أساس الدور الذي يلبه لخدمة المواطنين ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرا من عناصرالتقدم وتكسب الفرد مكانة في المجتمع ويؤكد هذا القول علماء الإجتماع السياسي بأن الناس ينظمون ويكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية أن المشاركة الإجتماعية تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة وبين

---

1 كريم ،أبو حلاوة ،إعادة إعتبار لمفهوم المجتمع المدني ،مجلة علم الفكر ،العدد8، مارس 2005،ص17

الجماعة والجماعة أخرى ويرى الدكتور عبد المنعم شوقي بأن المشاركة الشعبية : هي عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواءا بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك بل أن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشاكلهم المحلية ونوع إستجابتهم لحل هذه المشاكل .

وعلى ذلك تكون المشاركة عملية مجتمعية توجه جهود كل من الإهالي والحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية في المجتمعات بأقصى ما يمكن أن الفكرة المحورية التي تربط تعريفات المشاركة وتوجهات الباحثين والعلماء تدور حول عملية التغيير الإقتصادي والإجتماعي وكونها تتطلب قدرا من مشاركة اللأفراد في تحديد نوعية التغيير المطلوب وفي تنفيد السياسات التي تؤدي اليه فالبعد الإجتماعي هو الهدف النهائي لعملية المشاركة .

-**العمل التطوعي :**التطوع هو الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أوجماعة من الناس طواعية وأختيارالتقديم خدماتهم للمجتمع أو فئات من دون توقع لجزء مادي مقابل جهودهم سواءا كان هذاالجهد مبذول بالنفس أو المال ، ظهر التطوع كظاهرة إجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الإجتماعية وأبرز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الإخرين .[1]

ومن هنا فالمجتمع المتقدم هو الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون وروح العطاء بجانب القدرة على الإنتاج .العمل التطوعي رغم أنه يتصف بالتلقائية والرغبة الإجابية ولكن

1محمد سعيد الحلبي ،مبأدئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسوريا ، دمشق : جمعية العلوم الإقتصادية السورية، 2005،ص6.

هناك دوافع تحث على التطوع ، وتهيئ له المناخ لعمل مثمروالمتطوع لايعمل في فراغ ولكن تدخلت تشريعات كثيرة لتنظيم عملية التطوع وحتى تكون الحركة مفيدة ولصالح المجتمع يجب أن تنظم .

- **أهمية التطوع في التنمية** : وترجع هذه الإهمية إلى :

- التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع

- تجريب طرق جديدة لمقابلة إحتاجيات المجتمع

- تكميل العمل الحكومي و تدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها

- توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتم به الإجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة

- توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الإجتماعية بالمجتمع[1]

- تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبرات متطوعين و خلق قنوات أتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى دون حساسية أو التزام رسمي و الإستفادة من تجاربه الناجحة القابلة للتطبيق

- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخد كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب .[1]

[1] المرجع نفسه ص 7

المطلب الثالث :التحديات والمعوقات التي تواجه المجتمع المدني .

تندرج التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي بدءا من الصراع حول المصطلحات والمفاهيم وإنتهاء بالتفاصيل الصغيرة المرتبطة بالعمل اليومي المفعم بالمشكلات متعددة الإشكال والصور وتتراكم هذه المشكلات صغيرها وكبيرها لتشكل جدار سميكا يحول دون نمو مؤسسات المجتمع المدني بالمستوى والدرجة التي يحتاجها وأقع مثقل باععباء ضخمة تتوزع على كل نواحي الحياة تقريبا .

أن مصطلح المجتمع المدني لا يزال يواجه مشكلة إستيعابه وهضمه ضمن منظومة المفاهيم التي تحكم رؤى قطاعات عريضة من النخبة والجماهيرالعربية على حد السواءا فاتباع بعض التيارات الإسلامية المتشددة يرون فيه مصطلحا وأفدا مستوردا مشبوها، قصد به التشويش على المؤسسات التقليدية للأمة الإسلامية التي تشكل (المجتمع الأهلي) المتجدر في تربيتنا والمتمكن من مجتمعاتنا إلى أقصى جد .

أما إتباع السلطة وبعض الإسلامين والقوميين واليساريين فينظرون بعين مغيرة الى المجتمع المدني ويصفونه بأنه يشكل رأس حربة لمشروعات إستعمارية غربية مستترة من خلال تبنيه برامج عمل إجتماعية وسياسية بعضها لا يلائم واقعنا وبعضها لايشكل مطالب ملحة للجماهير الغفيرة وأخر يتعارض مع قيمنا ومعتقداتنا ويتكئ هؤلاء على درائع وحجج عديدة منها همزات الوصل بين بعض المؤسسات الرسمية الغربية وبعض منظمات المجتمع المدني العربية ومحتوى الإجندة التي تتبناها هذه المنظمات وتفشي

---

1 عبد السلام عبد الاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر (دراسة ميدأنية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج) ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص أدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ،2010،ص

ثقافة (الإسترزاق) عند بعض القائمين عليها، الأمر الذي يجعلهم في نظر منتقديهم أقرب إلى العملاء منهم الى المناضلين الإجتماعين أو أصحاب الرسالات الثقافية والإجتماعية الباحثين عن مجتمع أرقى وأفضل .

علاوة على ذلك فهناك تداخل كبير بين بعض المؤسسات التي تصنف على أنها مجتمع مدني أو أهلي وبين هيأكل إدارية رسمية فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الطريق الصوفية في مصر يمكن تصنيفها على أنها جزء لايتجزء من المجتمع الأهلي لكن في الوقت ذاته يوجد حبل سري غليظ يربطها بالسلطة ليس من زاوية إستخدامها في كسب الشرعية فقط بل لوجود وزراء يحكم مناصبهم ضمن أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية وهم وزراء الأوقاف والداخلية والإعلام والتنمية المحلية .[1]

أما فيما يخص المعوقات نذكر من بينها

- **معوقأت البيئة الخارجية :**

ويقصد بها العوأمل الخارجية المؤثرة على فاعلية الوظيفة للمجتمع المدني الجزائري أن هذه العوامل تتمحور أساسا في الإزمة الجزائرية ويقصد بها الإزمة الإمنية الخانقة التي عانت منهاالبلاد لعشرية من الزمن ذات أبعاد متعددة والتي أدت بالبلاد إلى حالة اللاستقرار بدءا بأحداث 15 أكتوبر 1988 وتبني الجزائرالتعددية السياسية وفق مجريات عملية التحول الديمقراطي ما أضطر البلاد للقيام بعدة إصلاحات إقتصادية وفق ما ينص

1- عمار على حسن ،التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي آداء حول العالم،جريدة آراء حول الخليج،العدد100،سنة2002

عليه نظام الإقتصادي الجديد والمتمثل في إقتصاد السوق وكان لهذه الإصلاحات إنعكسات على المجتمع الجزائري .

عدم إستقلالية المجتمع المدني :

اللاستقلالية الجمعوية : تبعية المجتمع المدني وعدم أستقلاليتها إضأفة إلى إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة وعدم فصح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعارضة السياسية على أساس أن من متطلبات التنمية تقتضي مسؤولية المجتمع المدني في تلحيم العلاقة بين القمة والقاعدة ومنبر إعلامي حر ومستقل بعيدا عن ضعوطات النخب الحاكمة .[1]

وفي هذا الصدد تستحود الجمعيات الوطنية على التمويل والدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية والتي تعتبر الإكثر قربا من مشاكل المواطنين مايبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة وهذا ما يلغي عنصر الإستقلالية إن هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسيس معظم مؤسسات المجتمع المدني والتي تتنافس سياسيا وأديولوجيا للسيطرة على الساحة الإجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة أضافة إلى تهميش المجتمع المدني .

ظهور ظاهرة اللامبالإت وذلك في أوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها إذ وصلت نسبتها إلى 5% بالمئة أما

1- قيرة أسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002، ص 313-314

نسبة الإنخراط فهي مقدرة ب 2% بالمئة وهذا راجع إلى عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبرمن عناصرالأساسية للعمل الجمعوي .

إنعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات لترمي بوعودها وشعاراتها المعتادة ماأدى إلى إحداث هوة كبيرة بين المجتمع والذي أغلبه من الشباب بنسبة 70% وبين مؤسسات الدولة .

غياب دور الإعلام :الذي من شأنه تعزيز وأبراز دور عمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن الذي لايدرك أهمية العمل الجمعوي ودوره في ترقية المجتمعات .

إضافة إلى تبني جل الجمعيات أفكار غربية على المجتمع الجزائري ومحاولة تطبيقها عليه وهذا بدلا من أن تعمل على إحياء العادات والتقاليد والقيم الجزائرية الإسلامية وفق ما يخدم المصلحة العامة بالتالي فإن إهمال هذه القيم يمثل قفزة على حقائق المجتمع المدني الجزائري .

الإطار القانوني : [1]

والمتعلق بقانون إنشاء الجمعيات عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وأهم الالجنب الكيفي مع عدم مراقبة الدولة لادائها ونتائج عملها مع الإبقاء على الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الحكومة .[2]

[1] المرجع نفسه ص 314
[2] عبد السلام عبد اللاوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 46

معوقات البيئة الداخلية :

ويقصد بها العراقيل الكابحة لفاعلية الوظيفة للجمعيات بمختلف أنواعها والنابعة من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل في :

مصادر التمويل الذاتي :

ويقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية للدولة وعليه يرتبط منحنى تزايد نشاط المنظمة طرديا بإزدياد كمية الأموال المرصودة لها في إطار تنظيم قانوني أن المتتبع للنصوص القانونية المنظمة لإنشاء الجمعيات في الجزائر وخصوصا بنود قانون ديسمبر 1990 يلاحظ أن ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هذه المؤسسات ولا يعطي أي تسهيلات للحصول على الأموال وهذا ما يجعل منظمات المجتمع المدني حبيسة ماتمن به عليها الدولة وهنا نعود إلى قاعدة (الثواب والعقاب) وبطريقة منهجية يمكن القول

سياسة الدولة في هذا المجال تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين هما :

تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى راسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع المدني .

كما أن التمويل الذاتي والبعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا غالبا ما نجد أن قيمة أشتراكات الإعضاء تكون مابين 100دج إلى 200دج للسنة وهذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف وهو ما يؤثر على دور ووظائف المجتمع المدني .[1]

المطلب الرابع :طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد

أن الفساد كالفطر ينمو في الظلام لكن مكافحة الفساد ضف إلى تفعيل الدور في الرقابة و المحاسبة كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل و مساعدة من المجتمع المدني الذي يؤكد علية الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة الظاهرة

و قيل الحديث عن طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب الإشارة لقدرات تدخل و تأثير منظمات المجتمع بصفة عامة، فدراسة قدرات المجتمع يستلزم اللجوء لمقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل و تفسير الإدوارالمختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني

و تعتمد هذه المقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل و تفسير الأدوارالمختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني و تعتمد هذه المقاربات على منظورين هما:

1-المنظور الوظيفي :يأخد في الإعتبار و ظائف المجتمع المدني الرعائية و الخدمية، وهناك تتحمل المنظمات بعضا من الإعباء التي أنسحبت منها الدولة تطبيقا لسياسة

1 عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :واقع وافاق الفكر البرلماني العدد15 فيفري 2007، ص153

العولمة ولذلك يؤدي نشاطها الى تقليل حدة التوترات الناتجة عن التفاوتات الإجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والإقتصادي

2- المنظور البنيوي : ويرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الإجتماعي والسياسي للمجتمع بإعتبارها أحد القواعد السياسية في بنأء الإجتماعي، و يتسم دور المجتمع المدني هنا في علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة والسوق بكونه عنصرا يؤدي للتوازن و يمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني والذي من شانه الإسهام في مكافحة الفساد من خلال الإشارة للإجراءات التالية .[1]

1- **التوعية الإجتماعية :**تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم خاطئة ناتجة عن تغلغل الفساد في البيئة الثقافية لمجتمع حتى أصبح ينظر للفساد بأنه شخص قوي يفهم اللأوضاع جيدا و قادر على إستغلال سلطة في تحقيق مكاسب شخصية له ولاقربائه لذا فإنه يجب على المجتمع المدني أن يلعب دوراً أساسيا في خلق ثقافة مناهضة للفساد و معززة لقيم بين كافة شرائح المجتمع باستغل الكافة الوسائل

و الفعآليات الممكنة و بإستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول الى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيز من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد وأن لا يتم فقط التركيز على الطبقة المثقفة

2- **فصح الفساد :** و ذلك من خلال الرقابة و التقييم لكافة أعمال القطاع العام و الخاص في الدولة و إعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيد خطط و الإستراتيجيات و

[1]، رداوي عبد المالك ،دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد،Pdf ص 5-6

مستوى تنفيد القوانين والإتفاقيات التي تصادق البلاد ومن ضمها مستوى تنفيد الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعينة بمكافحة الفساد والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدئي المسائلة والمحاسبة

3- **تعزيز العمل الميداني :**إن المجتمع المدني يلعب دورا أساسيأ في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضائه ذي توجهات إيثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس بإحتياجات الإخرين وهو ما أقرته إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة هائلة لخلق أطار عمل عالمي وقومي للإصلاح فالتجارب مع الإتفاقيات الأخرى تظهر بوضوح أن ميثأق الأمم المتحدة سوف يحتاج إلى عملية متابعة فعلية لتقرير التطبيق وكما أشار إلى ذلك منظمة الثقافية الدولية أن المكون الأساسي لمثل هذه العملية سوف يكون الشفافية والفرص الواسعة والموثوقة لمشاركة المجتمع المدني[1]

المساءة القانونية واللجوء للقضاء :وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواءا أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد والذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى وذلك أما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم ،كما يجب أن نرفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها بإعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.

[1] المرجع نفسه ص6

-**المشاركة في سن القوانين والتشريعات :**شراكة المجتمع المدني في صياغة الإنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة اللأفراد في المجتمع وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات والتبادل المعلومات وضغط عليها لاقرار سياسأت عادلة وديموقراطية تنسجم مع حاجات وأولويأت ومصالح مجتمعاتها المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريف واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد.

المبحث الثاني : التنظيم الداري المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية

المطلب الأول : تعريف التنظيم الإداري وأهميته.

تعريف التنظيم الإداري:

يجمع أغلبية الدارسين للقانون الإداري والإدارة العامة على صعوبة تحديد مفهوما جامعا وشاملا للتنظيم الإداري المحلي أو مايسمى بالإدأرة المحلية ، نظرا لتنوع إستخدامها وأختلاف مقومات الدولة التي تعتنقها ، وبعيدا عن الدخول في التعاريف التي قدموها هؤلاء لمدلول الإدارة المحلية، بأمكاننا تحديد مفهوم أقرب للتكامل بين تعاريفهم، وهذا يقودنا لإستعراض ما خلص له الفقه القانوني في تعريفه للإدارة المحلية ،الذي بناه على ثلاثة عناصر تميز هذا التنظيم الإداري وهي : [1]

-الإعتراف بوجود مصالح محلية مشتركة .

- أن يعهد بالإشراف على هذه الهيئات المنتخبة لرقابة السلطة المركزية .

[1] المرجع نفسه ص 8

إنطلاقا من هذه العنأضر، تظهر الإدارة المحلية على أنها عملية توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الإقليمية، والذي يعطي لها سلطة البث والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية .[1]

فقد ذهب الفقه النجليزي في التعبير عن مصطلح أو مفهوم الإدارة المحلية بمصطلح الحكم المحلي وعرفها بأنها :حكومة محلية تتولاها هيئات محلية منتخبة مكلفة بمهام إدارية وتنفيدية تتعلق بالسكلن المقيمين في نطاق محلي محدد ولها الحق في أصد ار القرارات المحلية .

أما في الوطن العربي فقد أختلف الكثير من الفقهاء والباحثين العرب حول تحديد مفهوم الإدارة المحلية حيث عرف بعض الفقهاء الإدارة المحلية بأنها : توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة ، بحيث تمارس هذه الهيئات وظيفتها الإدارية تحت أشراف ورقابة الحكومة المركزية وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف الذي حدد بتعبير منظم ودقيق معظم عناصرالإدارة اللامركزية قد أهمل عنصر الإنتخاب [2]

2) أهميته :

تكتسي الإدارة المحلية أهمية بالغة، نوجزها فيما يلي :

---

1 جمال زيدان ، مرجع سبق دكره ، ص34

2محمود القديمي ،مفهوم الإدارة المحلية وعلاقتها بمفاهيم المشابهة http://dralqudumi.blogspout.com، 2012/12/04، 11:40

*أنها نظام يسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع، سواء اكانت قيم إجتماعية، ثقافية أو حضارية كما أنها بمثابة ضمان أكيد لاستقلالية التسيير محليا كل هذا دفع بالعديد من الدول على هذا النظام وفي مقدمتها فرنسا.

- لولاهذا النظام الإداري لما أمكن حكم هذه الإعداد الكبيرة من السكان، فالسلطة المركزية هي في مكانها البعيد يتعذرعليها الإلمام الكأمل بمتطلبات وأحتياجات اللأفراد ورغباتهم وظروفهم المحلية، مما يؤدي إلى أن يشوب القرارات التي تصدرها هذه السلطة نوعا من التعسف وعدم التطابق مع خصوصيات الموقف أو الظرف محل القرار الصادر ، من جهة أخرى فإن الإعتماد على التخطيط المركزي في إصدار القرارات التنموية التي تطبق على المستوى المحلي قد لا يجد نفعا، أن لم تكن موجودة هيئات محلية تعيش ظروف الوحدة الإقليمية وتعرف ما ينبغي تنميته .

* أن الإدارة المحلية في نظر العديد من المهتمين بها والتي تكون على علم تام بالظروف والحقائق المحلية تساعد من ناحية على تجنب الإخطاء التي تقع من الإدارة المركزية البعيدة وتخفف من مخاطر تركيز السلطة .[1]

* وتظهر الأهمية العملية والتقنية لنظام الإدارة المحلية ، من حيث أن توسيع نشاط الدولة وتدخلها في مختلف الميادين جعلها عاجزة عن أدارة جميع الإنشطة وتقديم كل الخدمات من المركز إظافة إلى بطئ في الإستجابة لمطالب المواطنيين نظرا للتعقيد الذي كان يعرفه تنقل الملف عبر مستويات متعددة حتى يصل إلى العاصمة ناهيك عن الوقت

[1] جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره

الطويل الذي يستغرقه في دراسته .لذلك كان لابد من أيجاد صيغة لتقسيم الوظائف عل المستوى المحلي مع إحتفاظ السلطة المركزية بالتقرير في الشؤون ذات البعد القومي .[1]

كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو ما يجعلها موضوع أهتمام عدة باحثين .

كما يمكن النظر أيضا إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على إعتبار أن المجالس المحلية تمثل القاعدة اللامركزية لتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، أيضا أهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية .[2]

المطلب الثاني :إستراتيجية تفعيل التنمية المحلية

1-تحسين طرق التسيير على مستوى الجماعات المحلية

أن عملية أحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية و ثقافية تعود على الجماعات المحلية بالفائدة الكبيرة في مختلف المجالات يكون من خلال توفير مايلي :

– أن من أهم شروط قيام التنمية في الجماعات المحلية هو أن تكون المجالس المسيرة تعبر عن إرادة الناخبين بصفة خاصة، أي أن ديمقراطية من الشعب وإلى

---

1 مرجع نفسه ص35-36 .

2 بسمة عولمي ،(تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر) ،مجلة أقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر ،ص258

الشعب يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية و بمضمون إقتصادي، إجتماعي، ثقافي و سياسي إلى جانب المضمون الإنتخابي

– تقويم الإخلال القائم في القوانين والتنظيمات المسيرة للجماعات المحلية حتى تملك المجالس المحلية إستقلاليتها عن السلطة الوصية فيما يخص تدبير الشأن الجماعي على مستوى التسيير والتقرير وعلى مستوى البحث عن موارد جديدة بعيدا عن أثقال كاهل المواطنين، والقيام بتنمية إقتصادية إجتماعية و ثقافية لتوفير شروط حياة أحسن لمواطني الجماعة

- شروط الكفاءة العلمية و الأدبية و القانونية في الترشح لشغل عضوية المجالس المحلية حتى لا تسقط الجماعة بين أيدي مجلس يتكون من أعضاء يفتقدون الكفاءة والقدرة على تدبير الشان الجماعي مما يبرر قيام السلطة المركزية بفرض وصايتها على هذه المجالس

- وضع حد للممارسات الإنتهازية التي تطبع سلوك الإعضاء عن طريق المراقبة و المحاسبة الفردية و الجماعية من قبل الهيئة الناخبة و من الحزب الذي ينتمي اليه العضو الإنتهازي حتى تتطهر الجماعات المحلية من كل أشكال الفساد التي لا تثمر إلا برجوازية هجينة و متخلفة [1]

- وضع حد للتحايل على القانون عن طريق التدقيق في كل القوانين الجماعية و هذا لسد الطريق أمام الممارسات الإنتهازية التي تمارس التحايل على القانون

[1] المرجع نفسه ص259

- جعل السلطة بيد المجلس وأعتبار المكتب مجرد منفد لما يفرزه المجلس من أجل وضع حد لكل أشكال السلطة المطلقة التي لاتنتج الإستبداد الذي يتناقض جملة وتفصيلا مع العمل الديمقراطي

-وضع حد لسلطة الوصأية حتى تتمكن الجماعات المحلية من تقرير و تنفيد ما تراه مناسبا لها على جميع المستويات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية لان دور سلطة الوصاية بالنسبة للجماعات المحلية هو دور معرقل في أغلب الإحيان و لايمكن باي حال من الإحوال أن يساعد على تسريع و تيرة التنمية

-العمل على أن تكون للجماعات المحلية موارد مضمونة أن تنمو تلك الموارد نموا متناسبا مع حاجيات الجماعة حتى تساهم في التنمية على المستوى الوطني

-تجنب أثقال كاهل الجماعات المحلية بالديون التي ستتحول إلى وسيلة لاستتراف موارد الجماعة حتى تتمكن من التغلب على الديون التي أضطرت الى أقتراضها لضمان إيجاد بنايات تحتية تمكن المواطنين من ممارسة حياتهم العادية بشكل راق و متطور .[1]

1- تفعيل القاعدة في التنمية :

-لكي تتحقق التنمية المحلية و بالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من الخروج الحتمي إلى القاعدة وذلك بالتقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته

-تحتاج الدل النامية دعم الاقتصاديات التنمية الإقتصادية ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول اليه و لهذا لابد من تكثيف سياسة الإتصال مع المواطنين وإشراكهم في

1 عبد الحق المرجاني ، حدود التمويل الجبائي المحلي للتنمية المحلية ، المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية ، العدد مزدوج 2-3، يونيو1999 ، الرباط المغرب ،ص74

القرار المحلي كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لإستعمال قدراتها وإحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الإعمال المسطرة

-و من ثم فإن يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يتراسها رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها و يقوم بتسييرها موظفوها بالإشتراك مع مواطنيها . بحيث يسعو كلهم و جماعيا الى تحقيق أهداف مشتركة تصبو كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن

و لما كان القطاع الزراعي أحد البدائل التي يمكن أن يعتمد عليها الإقتصادي الوطني والمحلي بإعتباره جزءا منها فإن تنمية القطاع الزراعي أصبحت ضرورة وإستراتيجية يجب أن تعتمد

عليها الجماعات المحلية في تطوير التنمية المحلية خاصة وأن معظم البلديات ذات طابع سهبي وريفي ويمكن في هذا المجال أن نقوم بآليات لهذاالغرض تتمثل أساسا في :[1]

- العمل على رفع اللانتاج من خلال إستخدام الطرق الحديثة.
- الإستغلال الأمثل لإمكانيات الطبيعية .
- تدريب اليد العاملة والرفع من خبرة اللأفرادالعاملين في القطاع .
- المساهمة في توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وباسعار مناسبة .
- تبني التقنيات الحديثة في الإنتاج
- توجيه الإنتاج لتلبية متطلبات الإسواق المحلية

[1] الطيب ماتلو ،التنمية المحليةأفاق ومعاينات ، مجلة الفكر البرلماني ،العدد4 ،أكتوبر2003،الجزائر ،ص127

-تشجيع الإنتاج التعاقدي مع المزارعين

-توفير الدراسات و المعلومات التسويقية للمنتجين

-توفير الخدمات التنظيمية و خدمات البنية التحتية مثل إنشاء مخابر التأكد من النوعية و المحاجر الزراعية و البيطرية

-أعتماد مواصفات و مقاييس الإنتاج الزراعي

-إصدار التشريعات اللازمة بما يتلاءم مع التشريعات الدولية والإقليمية والظروف المحلية

-تنظيم العمل و الرقابة في كافة الأسواق

-توفير خدمات التخزين والتبريد والنقل إنشاء وتوفير نظام للمعلومات والخدمات التسويقية

-تشجيع دعم الصادرات الزراعية والزراعات الجديدة والعمل على فتح أسواق جديدة

كما أن تنمية المجال الإقتصادي [1] أن الهدف الأول الأساسي للتنمية المحلية ويتمثل في رفع و ترقية الإستثمار المحلي الذي يهدف الى تراكم الثروات و خلق فرص أكثر من مناصب العمل إلا أن هذا الإستثمار للجمعيات المحلية لم يطبق في الجزائر بسبب نقص الخيرات والتجارب وعليه يمكن للجمعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين أخرين عموميين كانوا أو خواص و ذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق و واجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر شروط والأعباء ومن أمثلة ذلك دخول المتعاملين في

1- محمد عبد العزيز عجمية ،محمدعلي الليثي ،التنمية الإقتصادية ومشكلاتها ،ط1، الإسكندرية :الدار الجامعية ،1999،ص89.

شراكة بالنسبة الإشواق مع البلدية غير أن هذه الإخيرة عليها توفير بعض الصلحيات لدخول عدد كبير من المتعاملين في شراكة معها ومنها

- تهيئة الإسواق الأسبوعية للمدن

- إنجاز قاعات كبيرة للمعارضة

- تدعيم و توفير تجهيزات الإنارة العمومية وصيانتها

- تعميد الطرقات خاصة بين الإحياء

- تهيئة مواقف السيارات بالإسواق الإسبوعية

كما أن مراعاة المجال الإجتماعي والثقافي في أطر التنمية المحلية يمكن أن يشكل جزءا كبيرا من ذلك فالهدف العام الذي تهدف إليه التنمية الإجتماعية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الإجتماعية وذلك من خلال التوافق بين برامج التنمية والحاجات الأساسية التي يعبرمنها اللأفراد بإعتبار أن الفرد هو القادر على تحديد إحتياجاتة ومطالبه.[1]

فالتنمية الإجتماعية هي عملية توجيه طاقات الفرد وترشيدها لخدمة المجتمع وتطويره عن طريق تزويد اللأفراد بقدر من الخدمات الإجتماعية العامة كالصحة، التعليم، النقل...الخ وذلك لتحقيق الإهداف الإجتماعية المنشودة.

إن إستخدام الموارد المادية والبشرية المحلية والوطنية يؤدي إلى إحداث تغيرات إجتماعية بقصد وضع المجتمع في أحسن حال من خلال رفع مستوى معيشة اللأفراد إقتصاديا وأجتماعيا ورضا أفراد المجتمع المحلي وتطوير الخدمات المقدمة لهم .

[1] المرجع نفسه ص 90

ولتحقيق هذه الإهداف يجب أن يكون هناك هيئات أو جمعيات تسهر على تلبية وتحقيق هذه الرغبات للمواطنين، وهنا يأتي دور الجماعات المحلية التي تقوم بوضع مخططات البرامج والمشروعات التي توصلها إلى إتخاد قرارات رشيدة لتحقيق التغيرات الإجتماعية ولنجاح هذه البرامج يجب تحقق مايلي :

1) وجود جهاز محلي قادر على خدمة المواطنين والذي يعمل على :

-تحسين المستوى الصحي للأفراد وذلك بمسايرة التقدم التكنولوجي في هذاالمجال وإقامة مراكز صحية بالمناطق النائية والسهر على نظافة المحيط ومراقبة المياه الصالحة للشرب إلى غير ذلك من التدابير الصحية .

-رفع المستوى الثقافي للأفراد ويتم هذا بإنشاء المكتبات والمراكزالثقافية والرياضية ودعم الجمعيات النشطة في هذاالمجال .

2- وجود موارد مالية دائمة تسمح بوضع خطة تنمية تعمل على تحقيق الإهداف المحددة .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري والتنمية المحلية .[1]

عند البحث في موضوع التنمية المحلية لايمكن دراستها كظاهرة بمعزل عن التنظيم الإداري كون هوسط يحتضن هذا البرنامج يؤثر ويتأثر بعدة عوامل تجعل التباين واضحا في تحقيق التنمية المحلية عبر بلديات الجزائر .

1- سعيدي شيخ ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية ، أطروحة دكتوراه جامعة جيلالي ليابس ،كلية الحقوق سنة 2007/2006 ص 80

1) التنظيم الإداري المحلي فضاء مفتوح :

ونعني بالتنظيم الإداري المحلي فضاء مفتوح للتنمية المحلية تلك العلاقة المتبادلة والمكملة بين نظام محلي من ناحية وبيئة إجتماعية من ناحية أخرى توفر المناخ المناسب لإستقبال المشاريع التنموية والمساهمة في تجسيدها والمحافظة عليها خصوصيات ومقومات كل منطقة (حضرية ، صحراوية ..الخ) .

والجماعات المحلية لاتخرج عن قاعدة ذلك النسق المفتوح، لتكون بذلك الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية نباتا للبيئة التي تعيش فيها وتساهم عوامل البيئة المحيطة بها في مولدها ونموها وتطورها وفي بنائها أيضا[1] .

وعليه فالجماعات المحلية كتنظيم إداري يتكون من فروع أو وحدات يتخصص كل فرع منها في أداء نوع معين من النشاط ، ولو أن كلا من هذه الفروع أو الوحدات فصلت عن الوحدات الأخرى لفقدت الجماعات المحلية ذاتيتها وهو ما تعكس هيئات التداول والتنفيد على المستويين البلدي والولائي.

على نقيض من النسق المفتوح ،هناك نظام النسق المغلق حيث يكون مكتفيا بذاته غير متأثر بعوامل خارجية عنه مما يعني أنه من الممكن عزله تماما عن عوامل المحيطة به و بهذا الشكل لايمكنه التفاعل بإيجابية مع الأدوارالأولى للجماعات المحلية، للقيام بالتنمية المحلية في ظل عملية التكيف المستمر مع متطلبات الواقع و إستغلال مصادرالطاقة المتنوعة و المحددة عند إعداد مخططات من آليات ممارسة دورها

---

1 المرجع نفسه ص 82

التنموي فكلما تطور التنظيم الإداري بما يتلائم مع الظروف المحيطة به كلما أثبت نجاعتها في التكفل والإستجابة المدروسة لظروف تحسين حياة المواطن ضمن إستراتيجية ونظرة مستقبلية متانية، تأخد في الحساب عوامل التغيير المستقبلية بناء على مؤشرات ومعطيات مستمدة من الواقع المعاش، تتغير بتغير الوقت والعوامل المؤثرة فيه

1- العامل الإجتماعي :

إن المجتمع المحلي ليس مجرد بقعة جغرافية ولا هو مجرد مركز إقتصادي تديره جماعة محلية أو إدارة محلية بل هو وسط يتأثر ويتفاعل مع الروابط التي تجمع اللأفراد المتواجدين فيه

فكلما كانت الروابط الإقتصادية و الإجتماعية قوية ومتينة ومنسجمة كلما ساعد وسهل من خدمة الإدارة المحلية للمجتمع المحلي وتحقيق رغباته في تحسين الظروف المعيشية له[1]، بل ترافقه لإنجاز تطلعاته المسقبلية وإشراكه في العمل التنموي وفي بعض الوحدات المحلية الكبرى تشكل الهجرة الجماعية من الى المدينة بعدا جديدا وهاما من أبعاد البيئة الإجتماعية في التنظيم الداري المحلي سواءا من حيث نوعية المشاكل أو من حيث حدتها أو من حيث التجانس والسلم والإمن الإجتماعيين وهو ما ينطبق على الواقع الجزائري وحركة الهجرة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي

تعد العوامل الإقتصادية بمثابة السند والركيزة الأساسية لأي مجتمع أو جماعة، بل مؤشر إيجابي تقاس به مدى تقدم هذه المجتمعات ولا يرجع ذلك الى وجود نظام إقتصادي سليم

[1] المرجع نفسه ص 83

وإدارة تحسن القيادة والتحكم بل يرجع ذلك الى وجود هذه المجتمعات في أقاليم ذات ثروة إقتصادية طبيعية تشكل حراكا إقتصادية متجددا يضن لها الإستمرارية والبقاء

العامل الثقافي والتاريخي :

1- تتألف ثقافة أي جماعة من مجموعة من القيم والمعتقدات والإتجاهات والمهارات والإشكال الإجتماعية التى تعكس الدينية والعرقية لهذه الجماعة.

2- ويمكن تصنيف المجتمعات من الناحية الثقافية إلى مجتمعات يغلب عنها الإنغلاق والإكتفاء بلتلقي فقط وأخرى يغلب عليها ثقافة المشاركة وتقديم الحلول

فالصنف الأول تضمحل فيه الإستقلالية في الإدأرة شؤونه ويشكل صورة لعلاقة الجماعة المحلية بالحكومة المركزية حيث يتلقى قرارات فوقية جاهزة لا تراعي خصوصية الثقافية بل تؤثر سلبا على بنائه الثقافي .[1]

أما الصنف الثاني يشكل قضاء مفتوحا يتجاوب معه التنظيم الإداري أو الإدارة المحلية وتعمل على ترقيته و توسيع مجال مشاركته و تعريفه مع المحافظة على خصوصية وخير مثال على ذلك النشاطات والمعارض الثقافية الوطنية التي تقام سنويا تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية أو المحلية تحت إشراف والي الولاية المعنية أو رئيس الشعبي البلدي المعية بالتظاهرة الثقافية وللعوامل والظروف التاريخية دور أساسي في نشأة تطور نظم الإدارة المحلية وتؤثر هذه الظروف والعوامل التاريخية أيضا في خصائص ووظائف الجماعات المحلية على غرار تلك البلديأت والولايات التي تتمتع مدتها بمعالم

[1] المرجع نفسه ص 85

تاريخية كانت سببا في تكريس البعد الوطني والتاريخي لسكانها و مجالا للسياحة التاريخية إنعكست على رفع مواردها المادية

-**العامل السياسي و الجغرافي**[1] : أن نظام الجماعات المحلية بالضافة إلى كونه بناءا تنظيميا إداريا يمثل إمتداد الدولة على المستوى المحلي و مجالا يلتقي فيه مع إدارة الشعب فإنه بعد كذلك بناء سياسيا للنظام السياسي للدولة المعاصرة فإذا كان أساس قيام الدولة يكون الأركان الثلاثة المعروفة (أقليم ،شعب ،سلطة)فإن الوظيفة المحلية للجماعات المحلية أساسها التوزيع المكاني

للسلطة في الدولة لذا فلابد من وجود إقليم تمارس عليه الجماعات المحلية سلطة و أفراد تسير شؤونهم و تلبي إحتياجاتهم كما تيسر لها ذلك، وما إستعصى عليها ترفعه للجهات المركزية الجمعوية و باقي التنظيمات السياسية الإخرى المحلية والوطنية وإمكانية المختلفة المتوفرة لذى مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة .

أن العامل الجغرافي في التنظيم الإداري هو الإخر لا يقل أهمية على العامل السياسي كون الحيز المكاني وأقعة حقيقية فلا يمكن إنكار وجود بلدية أو مدينة أو قرية فهي محددة جغرافيا تتواجد بها مرافق عامة وتسكنها جماعة من السكان تشكل مجتمعا سكانيا تتنوع إحتياجاته وتختلف بإختلاف موقعها الجغرافي (مناخ ، التربة ...)

فالنسبة للجماعات المحلية تظهر أهمية المكان من خلال كونه يحدد طبيعة هذه الجماعات

المطلب الرابع: مساهمة الإدأرة المحلية في التنمية المحلية .

تساهم الدارة المحلية في التنمية من خلال عدة جوانب نذكر أهمها :

---

1 شويح بن عثمان ،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية :دراسة حالة البلدية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011/2010 ص 61-62

***علاقة الإدارة المحلية بالتنمية الإقتصادية :**

عند الحديث عن التنمية الإقتصادية فهي تعبر عن العمل على بناء القوة الإقتصادية لمنطقة ما محليا وذلك بغية تحسين مستقبلها الإقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة وتزايد العتماد على المدخرأت المحلية كمصدر للاستثمار .

إذن فالتنمية الإقتصادية المحلية هي تلك التنمية التي تعمل من خلالها مجالس المحلية على خلق الظروف الإحسن لتحقيق نمو إقتصادي ومستوى الحياة محسن للجميع وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية [1]

لذلك تسعى الإدارة المحلية جاهدة على تحقيق تنمية إقتصادية على مستوى المحلي من خلال المساهمة في إعداد خطط التنمية والإستفادة من الإمكانيات الإقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتخابية والخدمية ، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية وتشجيع تجميع وؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو مشروعات إستثمارية .

فالبلدية تعمل عن طريق المجلس الشعبي البلدي عللى تطوير الإنشطة الإقتصادية المسيطرة في برنامجها التنموي وتشجيع المتعاملين الإقتصادين كما يعمل على توجيه وتنسيق ومراقبة الإنشطة المحلية وبالتعون مع الهيئة التنفيدية البلدية يطالب المجلس بإحداث تعاونيأت إنتاجية وأجهزة التنسيق والتسويق للإنتاج الفلاحي وتشجيع الإستثمارات الفلاحية كما يقوم المجلس بإعداد وتحضير برامج إنعاش المنتجات الفلاحية وتموين أعضاء التعاونية بالتجهيزات والخبرات .

عبد المطلب عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره ص132

فالبلدية تقوم بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الإقتصادي وذلك عن طريق حق المبادرة بإنشاء مشروعات والبحث عن النشاط الإقتصادي .

***علاقتها بالتنمية السياسية :**

تعمل الدارة المحلية على تحقيق تنمية سياسية على المستوى المحلي بتنمية قدرات الجماهير

على إدراك مشكلاتهم السياسية بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل ، إذن تعمل الإدارة المحلية على تعزيز روح الإنتماء والإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار المحلي .

- العمل على جعل نتائج الإنتخابات أكثر شفافية ومما سبق نستنتج أن الإدارة المحلية تستطيع القضاء على الأزمات السياسية والمتمثلة في :

- أزمة المشاركة السياسية :[1]

وهو مجتمع للأشخاص لتعبير عن أرائهم ولايسمح بالنقد والمراقبة .

أزمة الشرعية :

وهو المجتمع الذي وصل حكامه للسلطة بطرق غير شرعية أو أدائهم السياسي ضعيف

[1] المرجع نفسه ص 133

- **أزمة التغلغل :**

وهي عجز المؤسسات الإدارية والسياسية إلى الوصول إلى كافة أفراد المجتمع ومعرفة متطلباتهم وجعلهم يحترمون القانون .

- **أزمة التمثيل :**

بمعنى وجود في تداخل المجتمع لاتجد من يمثلها داخل النظام السياسي .[1]

- **علاقتها بالتنمية الإجتماعية:**

تعمل الإدارة المحلية على تحقيق التنمية في المجال الإجتماعي من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى التنمية في المجتمع .

- **الصحة** : تتولى البلدية مجموعة من الوظائف في المجال الصحي للحفاظ على الصحة البشرية وذلك بالسهر على المحافظة على النظافة العمومية، وطرق معالجة المياه القذرة، وتوزيع المياه الصالحة للشرب إضافة إلى دورها مكافحة ناقلات الأمراض المعدية، كما تلتزم البلدية بإنجاز مراكز صحية قأعات علاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية مع السهر على نظافة المواد الإستهلاكية المعروضة للبيع .

السكن : تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط الإساسي للحياة العائلية، فهي تهدف إلى الحث على أي عمل أو برنامج في مجال الإسكان والتعمير وتطبيقه ومراقبته في مجالها الإقليمي وتحث على تسهيل إنجاز السكنات والتجهيزات الجماعية الكفيلة بضمان أحسن الظروف السكنية والحياتية للجماعات .

---

[1] نفس المرجع ،ص 133

على مستوى البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية بحيث تشجع على أنشاء التعاونيات العقارية في تراب البلدية وتشارك بالأسهم لانشاء المؤسسات وشركات البناء العقارية .

-التضامن الإجتماعيا و النشاط الإجتماعي :

تعمل الإدارة المحلية على المبادرة والتشجيع والمساهمة في برامج ترقية التشغيل لاسيما إتجاه الشباب وتساهم في كل نشاط إجتماعي يهدف المساعدة الطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمتشردين والمرضى .[1]

1 صافي محمد ،المجالس المحلية المنتخبة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعةالجزائر 2007 ص95-96[1]

خلاصة الفصل :

لقد أصبحت **الإ**دارة المحلية تشكل أساس قيام العلاقة بين الدولة والمواطن خاصة وأنها على تماس مباشر مع المواطن في جميع الميادين مما أهلها لتلعب دورا بارزا في مجال تحقيق التنمية وتجسيد الإطر العامة للحياة عند المواطن .

وتعتبر التنمية أهم المهام الرئيسية الموكلة للادارة المحلية من خلال تشريعات سارية المفعول كقانون البلدية والولاية الذي يضع الإطر والإشكال القانونية التي تمارس من خلالها هذه الإخيرة صلاحياتها وفق الإتجاهات العامة للسياسة العامة التي تضعها الدولة في هذاالإطار .

خاتمة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة تم اظهار مدى فاعلية المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر باعتبارها دولة ذات أجهزة وقانون يحكم تلك المؤسسات وينظمها ،كما ان المجتمع المدني والتنمية المحلية علاقة حديثة بدأت تظهر وتتأسس في ثمانينيات القرن العشرين وما يلاحظ من خلال أنه برغم من أن سياسات الدولة تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في تنمية من خلال اشراكه في الجوانب الاجتماعية والثقافية إلا ان دوره بقي هامشي في المسائل الاقتصادية والسياسية إذ ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر منذ عشرين سنة لازال دور المجتمع المدني موجها ومستغلا وفق اجندات وسياسات الدولة وذلك بشكل فاضح خاصة إذا تعلق الامر باستحقاقات سياسية أو برامج بحاجة للتعبئة الجماهيرية وإضافة للدولة يستغل المجتمع المدني في الجزائر من قبل الاحزاب والتي غالبا ما ترتبط قياداتها بفاعلي المجتمع المدني هذا ما قلص من دور المجتمع المدني ووجهه اهدافه الحقيقة وكإجابة عن فرضيات الدراسة من خلال البحث في علاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر نلاحظ أن الجزائر منذ عملية انتقالها في عملية التحول الديمقراطي هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال تقديم مساعدات المادية والتسهيلات القانونية .

إلا ان المجتمع المدني الجزائري في السنوات الأولى لظهوره عن القيام بالوظائف المنتظرة منه وكان السبب الرئيسي في ذلك هو حداثته اضافة إلى غياب الامن ،غير أن

عودة الامن والاستقرار وزيادة اهتمام الدولة بتنظيمات المجتمع المدني أعطا هذا الاخير البيئة الملائمة للنشاط وجعلته مجبرا على تدارك نقائصه ومعوقاته الداخلية .

إن قوة المجتمع المدني تنبع من تغلبه على مشاكله ومصاعبه الداخلية حيث أن المشاكل الخارجية النابعة عن القوانين وسياسة الدولة من الممكن أن يتغلب عليها إذ كان المجتمع المدني قوي داخليا كما يمكنه أن يوسع من نشاطه وتحركاته وذلك فقط باستقراره الداخلي إذ أن الاستقلالية في الموارد والاستقلالية في الفكر والتوجه والولاء تعطى المجتمع المدني القوة الكافية لفرض مطالبه وللقيام بدور الرقيب والحسيب والمسائل وهذا للأسف ما تفقده تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ولذلك يجب عليها ان تراعي ما يلي :

يجب على النظام الجزائري والذي تبنى تجربة التحول الديمقراطي واقتصاد السوق أن يحدد دور الدولة كقوة عمومية والحالات التي تستدعي تدخلها ، ليتمكن المجتمع المدني من تأدية وظائفه على أكمل وجه خاصة فيما يتعلق بترسيخ وتنمية الثقافة المدنية والديمقراطية .

وفي مجال دور إسهام المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر يمكن القول أن العلاقة في بدايتها بعدما خرجت من عمق الزجاجة والتنبؤ بمستقبل واعد خاصة مع رجوع الامن وفتح الدولة لبرامج تنموية عملاقة ،و الأكيد أن الثورات الاخيرة في البلدان العربية وما حملته من احداث ستسرع من عملية الانفتاح في الجزائر وتكون ذات أثر ايجابي على علاقة المجتمع المدني بالتنمية .

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حيث ابرزت كل ما يتعلق بالمجتمع المدني ومنه استعراض الاطار المفاهيمي للمجتمع واستعراض مراحل تطوره التي انطلقت منذ قديم الزمان كممارسات تقوم على العمل التطوعي كمجموعة مستقلة عن الجهاز الحاكم الى ان نصل الى المفهوم الحالي في حقبة القرن الثامن عشر مع تبيان خصائصه ومكوناته ووظائفه ومؤسساته ،وموازاة مع مفهوم المجتمع المدني يعد مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم التي رافقت تطور مفهوم المجتمع المدني باعتبارها من الدعائم الاساسية للمجتمعات والنهوض بها ومن خلال هذا حضت هذه الدراسة بالعلاقة الموجودة بينهما والتي ارتقت لان تكون علاقة متباينة حيث نجد اسهامات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ضعيفة مقارنة بالدول العربية الاخرى وذلك راجع الى حداثته اضافة الى الصراعات بين الافراد والولاءات الحزبية

اضافة الى تحديات اخرى وعوائق تحول دون السير الحسن لمؤسسات المجتمع المدني

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1) التابعي كمال ،تغريب العالم الثالث ،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ،دار المعرفة ،القاهرة ،1993
1) الخزرجي تامر كامل ،النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ،دار مجدلاوي للتوزيع ،عمان 2004
2) الخصوري سالم محمد خميس ،التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر ،القاهرة 2004
3) السما لوطي نبيل ،علم الاجتماع التنمية دراسة في إجتماعات العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، سنة 1996
4) الشماس عيسى ،المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية ط 18 منشورات ،إتحاد الكتاب الكامل ألعرب دمشق 2008
5) الكايد زهيرعبد الكريم ،الحكمانية قضايا وتطبيقات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة،2003
6) المدني توفيق ،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ،اتحاد الكتاب العرب ،دمشق، 1997
7) الطيب محمد سعيد،مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودوروها في التنمية بسوريا، جمعية العلوم الاقتصادية ،دمشق،2005
8) الصبحي أحمد شكر ،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،ط1:مركز الدراسات الوحدة العربية
9) بشارة عزمي،المجتمع المدني ،دراسة نقدية اشارة إلى المجتمع العربي ،ط1:مركز الدراسات العربية ،بيروت ،2004
10) ثامر كامل محمد ،المجتمع المدني والتنمية السياسية (دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي)ط1:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010

11) خاطر أحمد مصطفى،تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع ،مكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،1999
12) دخيل محمد حسين ،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة ،ط1:بيروت،2009
13) رشيد أحمد ،التنمية المحلية ،دار النهضة العربية ،بيروت،1986
14) محمد عبد العزيزعجمية ،محمد علي الليثي ،التنمية الإقتصادية ومشكلاتها ،ط1 الدار الجامعية، الإسكندرية 1999
15) زيدان جمال،إدارة التنمية المحلية في الجزائر ،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر 2014
16) قيرة اسماعيل وآخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2002
17) كريم حسين ،مفهوم الحكم الصالح ومعاييره ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت،2006
18) عبد المجيد عبد المطلب،التمويل المحلي والتنمية المحلية ،دار النشر الثقافية ،مصر،2001
19) عبد الله حسن الصادق ،السلوك الاداري ومرتكزات التنمية في الاسلام ،ط1:دار الهدى ،الجزائر 1992
20) عبد الرحمن زكي،قضايا التخلف ،دار الجامعات المصرية،الاسكندرية
21) عشماوي سعد الدين ،الادارة الاسس والتطبيقات في الأنشطة الاقتصادية ،ط1:مركز الدراسات والبحوث 2000
22) ناجي عبد النور ،المدخل الى علم السياسة ،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر ،2007
23) وهيبة ربيع،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ،ط1:المجلس الأعلى للثقافة 2003
24) صافي لؤي واحمد مرسلي،جدور أزمة التثقف في الوطن العربي ،دار الفكر العربي ،بيروت،2002

2) المقالات (الدوريات)

1) أبو حلاوة كريم ،إعادة إعتبار لمفهوم المجتمع المدني ،مجلة علم الفكر العداد 8مارس 2005

2) المرجاني عبد الحق ،حدود التمويل الجبائي المحلي للتنمية المحلية ،المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد مزدوج 2،3رباط،يونيو 1999
3) الشيمي محمد نبيل ،التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ،الحوار المتمدن العدد 2009/01/26/2538
4) بلوزالطاهر،المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 2006
5) بوطالب إبراهيم،تجليات المجتمع المدني في سيرة الفكر الغربي المحلية المغربية للكتاب العدد12 سنة 1998
6) جابي عبد الناصر ،العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وافاق الفكر البرلماني العدد 15فيفري 2007
7) حسن علي عمار،التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي جديدة أداء حول العالم العدد100سنة 2002
8) عبد الجابري محمد،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي العدد 167 جانفي 1993
9) عولمي بسمة ،(تشخيس نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد4جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2006
10)محمد سعيد الحلبي ،مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية السورية ،جمعية العلوم الإقتصادية السورية ،دمشق 2005
11)ماتلو الطيب ،التنمية المحلية آفاق ومعاينات ،مجلة الفكر البرلماني، العدد4 أكتوبر ، الجزائر 2003

3) الندوات

1) **بوعمامة زهير** ،التحول الديمقراطي في الجزائر محاولة لفهم طبيعة وحدود إنفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر عين ميلة :ورقة قدمت إلى دراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي10/11/ديسمبر/2005،دار الهدى للطباعة والتوزيع الجزائر 2005

4) المذكرات:

1) كريم أبو حلاوة،نشأت مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر الغربي المعاصر ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق ،كلية الأدب والعلوم الإنسانية.

2) بن عثمان شويح ،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية :دراسة حالة البلدية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم السياسية 2011/2010.
3) بومدين طامشة ،إستراتيجية السياسة :دراسة تحليلية لمتغيرات البيروقراطية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه،تخصص تنظيم سياسي إداري ،كلية العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2007
4) سعيدي الشيخ ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة جيلالي ليابس ، كلية الحقوق 2006
5) عبد اللاوي عبد السلام ،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية :دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة جماعات محلية وإقليمية جامعة قاصدي مرباح 2010.
6) محمد صافي ،المجالس المنتخبة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2007.
7) نادية خلفة ،مكانة المجتمع المدني في الدساتير جزائرية :دراسة تحليلية قانونية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة ،الجزائر 2005.

5) مواقع الإلكترونية بالعربية

1الشريفي أحمد ،تجربة التنمية المحلية في الجزائر)http/www.4shared.com

2)القديمي محمود،مفهوم الإدارة المحلية وعلاقتها بمفاهيم المشابهة

http//dralqudrimi.plogspont.com.11 :40.04/12/2012

3)مرزوقي عمر،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ،إشكالية دور ،

Mustaphal-432-marzouki.omar.pdf

6) الكتب الأجنبية

1) Js.coleman.differentiatiokequatitycapacity .in l binseretal.crisesandconcequencesinpoliticoldevelopment.pr incetonuniv.press.prriceton.n.j 1971

الفهرس

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	ا-ب-ج
الفصل الاول :الاطار الابستمولوجي للمجتمع المدني والتنمية المحلية	1
المبحث الاول :الاطار الابستمولوجي للمجتمع المدني	2
المطلب الاول :تعريف المجتمع المدني	3
المطلب الثاني :خصائص المجتمع المدني	10
المطلب الثالث:مكونات واهمية المجتمع المدني	15
المطلب الرابع:واقع المجتمع المدني الجزائري ومؤسساته	17
المبحث الثاني : الاطار الابستمولوجي للتنمية المحلية	24
المطلب الاول:اهم تعاريف التنمية	25
المطلب الثاني:مفهوم التنمية المحلية	27
المطلب الثالث:خصائص التنمية المحلية و ركائز سياستها	29
المطلب الرابع:مجالات التنمية المحلية	38
الفصل الثاني:العلاقة بين فاعلية المجتمع المدني وادارة التنمية المحلية	43
المبحث الأول: دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية	44
المطلب الأول: شروط واليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية	44
المطلب الثاني:مساهمة المجتمع المدني في تنمية المحلية	49
المطلب الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه المجتمع المدني	53
المطلب الرابع: طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد	58
المبحث الثاني:التنظيم الاداري المحلي وعلاقتهبالتنمية المحلية	61
المطلب الاول: تعريف التنظيم الاداري واهميته	61

المطلب الثاني: استراتيجية تفعيل التنمية المحلية	64
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التنظيم الاداري والتنمية المحلية	70
المطلب الرابع: مساهمة الادارة المحلية في التنمية المحلية	78
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملخص بالعربية	